

C4ADS
innovation for peace

حاميها حراميها

كيف تؤدي السيطرة العسكرية على الاقتصاد إلى عرقلة الديمقراطية في السودان

شكر وتقدير

حول مركز دراسات الدفاع المتقدمة (C4ADS)

يعد مركز دراسات الدفاع المتقدمة (www.c4ads.org) مؤسسة غير ربحية 501(c)(3) تكرس أعمالها في التحليل القائم على البيانات وتقارير الصراع والأمن القائمة على الأدلة في جميع أنحاء العالم. نسعى لتخفيف العبء التحليلي الذي تتحمله مؤسسات القطاع العام من خلال تطبيق القوى البشرية، والعمق، والصرامة على مسائل الصراع والأمن. نستفيد في نهجنا من تقنيات التحقيق غير التقليدية والتقنيات التحليلية الناشئة. نحن ندرك أهمية العمل على أرض الواقع، للحصول على المعرفة المحلية، وجمع البيانات الأصلية لإثراء تحليلنا. في الوقت نفسه، نستخدم أحدث التقنيات لإدارة تلك البيانات وتحليلها. والنتيجة هي نهج تحليلي مبتكر لمنع الصراع والتخفيف من حدته.

إخلاء المسؤولية القانونية

إن ذكر أي شخص، أو شركة، أو مؤسسة، أو كيان آخر في هذا التقرير لا يعني انتهاك أي قانون أو اتفاقية دولية، ولا ينبغي تفسيره على هذا النحو.

حول المؤلفين

كاثرين كارتييه محللة في فريق الدول المتأثرة بالصراع في C4ADS، حيث تعمل في السودان وأفغانستان.

إيفا كاهان محللة في فريق الدول المتأثرة بالصراع في C4ADS، حيث تعمل بشكل أساسي في السودان.

إسحاق زوكن هو محلل أول في فريق الدول المتأثرة بالصراع في C4ADS، ويعمل بشكل أساسي في السودان.

شكر وتقدير

بادئ ذي بدء، يود المؤلفون أن يشكروا زملاءهم السودانيين من داخل السودان وخارجه، الذين قدموا الدعم لزيادة الشفافية والمساءلة من أجل الإصلاح المدني والديمقراطي؛ لم يكن لأي جزء من هذا البحث، ولا للفعاليات التي أدت للشروع به أن ترى النور لولا عملهم. نقدم هذا التقرير هدية لهم.

كما يود المؤلفون أيضًا أن يشكروا زملاءهم في مركز الدراسات الدفاعية المتقدمة (C4ADS)، الذين ساهموا في إتمام هذا التقرير: كيلسي شابمان على دعمه التحليلي، وجاك مارغو لين، وأنجيلا بروبيل، وسارا ثيلن، على إشرافهم وتوجيهاتهم التحليلية؛ وديف ستيفنسون، وآنا ويلر، وليلي ميرشو، ونِك شاريكس على دعمهم في توصيل رسالتنا؛ وكوبي غولدبيرغ، وأليكس ماثيوز، وأماندا شيفر على منظورهم وبصيرتهم، وفارون فيرا وتوماس إوينغ، على دعمهم لمشروع السودان على مر السنين.

شركاؤنا التقنيون

كما يود C4ADS أن يشكر شركاءه في مجال التكنولوجيا، الذين تعد برامجهم وأنظمتهم جزءًا لا يتجزأ من نزاهة أبحاثنا وتحليلاتنا وجودتها.





صورة الغلاف

تشرف مركز C4ADS بتكليف الفنان السوداني أمادو الفادني بتصميم غلاف هذا التقرير.

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي

يقوم تكتل احتكاري قمعي من الجهات الفاعلة التابعة للدولة باستخدام سيطرته على الاقتصاد لعرقلة طموحات السودان الديمقراطية. وهو يشكل «دولة عميقة» داخل السودان، ويعمل من خلال مؤسسات الدولة لإثراء أعضائه والنأي بهم عن المساءلة.

في الخامس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 2021، استخدمت الدولة العميقة سلطتها في القيام بانقلاب عسكري ضد الحكومة الانتقالية بقيادة مدنية (CLTG). منذ الانقلاب، عملت الجهات الفاعلة في الدولة العميقة على تشكيل حكومة سرعان ما عززت من سلطتها، ومواردها الاقتصادية على الرغم من إدانة المجتمع الدولي. وتراجعت حكومة الانقلاب عن التقدم الديمقراطي الذي حققته الحكومة الانتقالية بقيادة مدنية منذ ثورة السودان ضد الرئيس عمر البشير في عام 2019. وقام أصدقاء السودان، وهم مجموعة من الدول التي تدعم التحول الديمقراطي بقيادة مدنية في السودان، بشجب الانقلاب.[1] ودعا ممثلو الولايات المتحدة لممارسة الضغط الاقتصادي في المنتديات المفتوحة.[2] ومع ذلك، فإن الدولة العميقة، التي أصبحت متمكنة من خلال وصولها إلى الموارد المالية الهائلة، وهي مستمرة بإسكات الصحافيين، واعتقال النشطاء، وقتل المدنيين دون رادع.[3]

تم إنشاء بُنى مؤسساتية معقدة للحفاظ على الدولة السودانية العميقة في عهد البشير للاستمرار في حمايتها من المساءلة والعدالة الدولية. تمتلك دولة السودان العميقة بعضًا من أكبر الشركات في البلاد، الأمر الذي يمنحها إمكانية الوصول إلى تدفقات مالية خارجة عن الميزانية ومواقف اقتصادية قوية تمكنها من تعيين القادة السياسيين الرئيسيين. إن سيطرتها على البنوك، وشركات الاستيراد والتصدير، ومنشآت المعالجة تسمح لاحتكاراتها المتكاملة رأسيًا بتقويض الشركات المدنية المحلية. لا يوجد ما يحفز الدولة العميقة على التفاوض الهادف مع الجهات المدنية الفاعلة لكونها تمتلك القوة العسكرية والاقتصادية على حد سواء.

تعمل الدولة العميقة على قمع المعارضة بشكل عنيف: أفادت التقارير الواردة بمقتل تسع وتسعين مدنيًا على أيدي الأجهزة الأمنية منذ الانقلاب،[4] وتم اعتقال العشرات بشكل تعسفي.[5] إذا بقيت مجموعة أصدقاء السودان ملتزمة بدعم «تطلعات الشعب السوداني إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والازدهار»[6] فيجب عليهم اتخاذ إجراءات ضد المؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة السودانية (SCEs) من خلال:

التوصيات

1 **ينبغي على أصدقاء السودان أن يفرضوا عقوبات على المفاصل المالية للدولة العميقة؛**

2 **ينبغي على المؤسسات الخاصة ومزودي المساعدات التحلل من علاقات العمل مع المؤسسات الخاضعة للدولة؛**

3 **ينبغي على المجتمع الدولي أن يدعم المؤسسات المدنية التي تسعى لتحقيق العدالة والمساءلة في السودان.**

المصطلحات

CBOS: بنك السودان المركزي.

CLTG: الحكومة الانتقالية بقيادة مدنية، التي تزعمها رئيس الوزراء عبد الله حمدوك من 21 آب/ أغسطس 2019، إلى 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

MIC: هيئة التصنيع الحربي – المعروفة الآن باسم MASAD (منظومة الصناعات الدفاعية) – الهيئة الرئيسية للإنتاج الحربي في السودان، والتي تخضع للقوات المسلحة السودانية.

MOF: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية التي تزعمها جبريل إبراهيم عقب اتفاقية جوبا للسلام لعام 2020.

NCP: حزب المؤتمر الوطني، وهو الحزب السياسي لعمر البشير سابقًا.

ONB: بنك أمدرمان الوطني، أكبر مؤسسة مالية في السودان، وتخضع للقوات المسلحة السودانية.

RDC: اختصار للاسم الإنجليزي الذي يعني (لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 الأموال العامة)، وهي لجنة استرداد أصول السودان المحلية.

RSF: قوات الدعم السريع، وهي مجموعة شبه عسكرية تم تشكيلها من الجنجاويد في دارفور.

SAF: القوات المسلحة السودانية.

SCE: المؤسسة الخاضعة لسيطرة الدولة، هي شركة لها صلة بحكومة السودان أو أعضاء الدولة العميقة، بما في ذلك SAF و RSF، أو مسؤولو المخابرات، ما يجعل الشركة عرضة للتلاعب من قبل تلك الجهات الفاعلة.

SFSSAF: الصندوق الخاص للضمان الاجتماعي للقوات المسلحة، وهو في الظاهر هيئة استثمارية خيرية يديرها أفراد من القوات المسلحة السودانية.

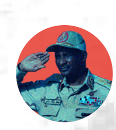
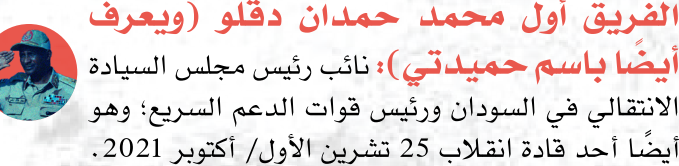
TSC: مجلس السيادة الانتقالي، وهو مجلس مدني – عسكري مشترك مكلف بقيادة الحكومة الانتقالية في السودان.

اللاعبون الأساسيون

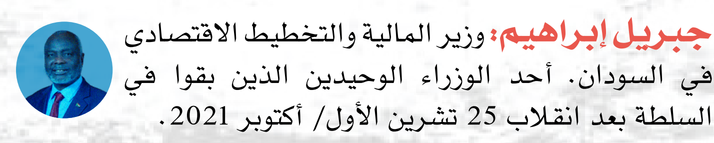



عبد الله حمدوك: رئيس وزراء السودان المدني قبل انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

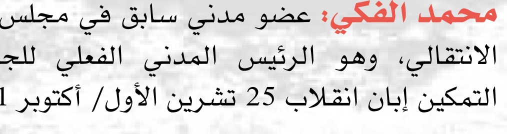
الفريق أول عبد الفتاح البرهان: رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني والقائد العام للقوات المسلحة السودانية. أحد قادة انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

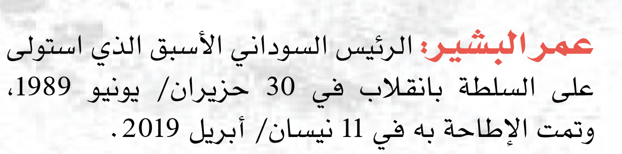
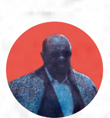
الفريق أول محمد حمدان دقلو (ويعرف أيضًا باسم حميدتي): نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان ورئيس قوات الدعم السريع؛ وهو أيضًا أحد قادة انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.



جبريل إبراهيم: وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان. أحد الوزراء الوحيدين الذين بقوا في السلطة بعد انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.




محمد الفكي: عضو مدني سابق في مجلس السيادة الانتقالي، وهو الرئيس المدني الفعلي للجنة إزالة التمكين إبان انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

عمر البشير: الرئيس السوداني الأسبق الذي استولى على السلطة بانقلاب في 30 حزيران/ يونيو 1989، وتمت الإطاحة به في 11 نيسان/ أبريل 2019.

الخلفية



تعريف الدولة العميقة

تتكون **الدولة العميقة** السودانية من مسؤولين من المستويات المتوسطة إلى العليا من الأجهزة الأمنية والمدنية الذين يسيئون استخدام نظام الحكم للحفاظ على شبكة لهم من السلطات الاقتصادية والسياسية. وهذا يعكس تعريف الشخص المكشوف سياسيًا في القانون السوداني لمكافحة الثراء الحرام والمشبوه لسنة 1989.[7] وتعد هذه «الدولة العميقة» انعكاسًا لحكومات أخرى تخضع لسيطرة الجيش على امتداد المنطقة، بما في ذلك مصر وتركيا.[8] والدولة العميقة ليست متجانسة: فهي تتكون من فصائل مختلفة تتنافس على الموارد. وكلما تتحول التحالفات، تدخل هذه الفصائل ساحة اللعب وتخرج منها بموجب اتفاقيات تقاسم السلطة الجديدة. وتعد الفصائل الرئيسية داخل الدولة العميقة - بما في ذلك القوات المسلحة السودانية (SAF)، وقوات الدعم السريع شبه العسكرية (RSF)، وفي الآونة الأخيرة، قادة المتمردين الذين حاربوا الحكومة المركزية في يوم من الأيام - حلفاء مصلحة. لقد اخترنا تجميعهم معًا تحت مسمى الدولة العميقة، حيث إن جميع أعضاء هذا التحالف المرقّع يعارضون الحكم المدني بشدة.

الدولة العميقة في عهد البشير

لطالما مارست الدولة العميقة القبضة الحديدية على الاقتصاد السوداني. ومع أن هذه السيطرة ليست حديثة العهد، إلا أنها ازدادت تعقيدًا ونفوذًا.

وفر انقلاب البشير ضد حكومة السودان المنتخبة ديمقراطيًا في عام 1989 بيئة مكنت الدولة العميقة من الازدهار في ظلها. فقد عانى السودان من الكساد الاقتصادي في ظل حكم البشير، وعانى إقليم دارفور من إبادة جماعية، وتعقدت الأمور بتعامل النظام مع الجماعات الإرهابية الدولية والإقليمية، وأصبح دولة منبوذة دوليًا. وقام البشير بتمكين تكتل احتكاري من النخب الأمنية لتشكيل الدولة العميقة في السودان، وهو ما وضع الأساس لتلك النخب لاستغلال الفساد والحقوق الاقتصادية الحصرية داخل النظام الاستبدادي في السودان. ثلاثون عامًا من الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية أسفرت عن انهيار الاقتصاد السوداني وزرع بذور ثورة 2019 السودانية.[9]

على مدار حكم البشير الذي دام ثلاثين عامًا، وفي الوقت الذي تهاوى فيه الاقتصاد، عززت الدولة العميقة من سيطرتها على الموارد وأصول الشركات في كل القطاعات الرئيسية في السودان. فاستخدمت الدولة العميقة نفوذها الاقتصادي في تعيين أصحاب المصلحة في المناصب ذات السلطة مقابل ولائهم للحصول على الدعم السياسي.[10] وتستفيد الدولة العميقة اليوم من الآليات نفسها التي نشأت خلال تلك الفترة. ولا تزال شركات البترول مملوكة للدولة بشكل حصري تقريبًا، وهو ما يسمح للدولة العميقة بالسيطرة على تدفق رأس المال الأجنبي وتوجيهه لتحقيق أهدافها.[11] تمتلك القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بنوكًا، وشركات للاستيراد، ومطاحن الدقيق، ومراكز المواصلات.[12] وبصرف النظر عن السيطرة على السلع العالية القيمة، فإن هذا السلوك يتيح للدولة العميقة إنشاء احتكارات متكاملة رأسيًا تمكنها من التفوق على الشركات المدنية المحلية. ووفقًا لمسؤولين سابقين خدموا في CLTG، فقد تم استصدار رسائل ائتمان مواتية للقوات المسلحة السودانية من البنوك التي كانت تسيطر عليها للتهرب من ضرائب الاستيراد، الأمر الذي سمح لها ببيع السلع بأسعار أقل من أسعار المنافسين المدنيين.[13]

التحول الديمقراطي في السودان

كان التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق خلال التحول الديمقراطي بالقيادة المدنية يبدو واعدًا. ولكن شبكات الدولة العميقة بقيت، في نهاية المطاف، سليمة وتقاوم الإصلاح الديمقراطي.

في 11 نيسان/ أبريل 2019، تمت الإطاحة بالبشير في انقلاب بقيادة كبار الضباط العسكريين الذين اختاروا الوقوف إلى جانب المتظاهرين الساعين للإطاحة بالبشير من السلطة.[14] في آب/ أغسطس 2019، اتفقت القيادة العسكرية السودانية مع القادة السياسيين المدنيين على تقاسم السلطة، ودشنوا بذلك الحكومة الانتقالية بقيادة مدنية (CLTG) في السودان. كانت الغاية من CLTG تتمثل في الإشراف على شؤون الدولة إلى أن يصبح بالإمكان إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتميزت الفترة الانتقالية في السودان بمحاولات للتعافي من حكم البشير الذي دام ثلاثة عقود. وتركز جزء كبير من عمل CLTG على تفكيك خيوط السلطة التي زرعها نظام البشير في المجتمع السوداني. وشهدت CLTG وضع دستور انتقالي جديد، واتفاقية مدنية – عسكرية لتقاسم السلطة، واتفاقية جوبا للسلام، ولجنة إزالة التمكين (RDC)، وهي هيئة تحقيق مكلفة بتفكيك نظام البشير.[15]

خلال ما يقرب من عامين ونصف العام في السلطة، أحرزت CLTG تقدمًا في مجال حقوق الإنسان، والعدالة، والمساءلة، وهي المطالب الأساسية للمجتمع المدني في السودان. فقاد وزير العدل السوداني، نصر الدين عبد الباري، حملة إصلاح قانوني واسعة النطاق، تدعم برنامج عمل يستند إلى حقوق الإنسان، وشهدت إلغاء عقوبات الارتداد عن الدين ومنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.[16] وعمل رئيس الوزراء عبد الله حمدوك على دعم حملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما جعل سعر صرف العملة في السوق السوداء مساويًا للسعر الرسمي لأول مرة منذ عقود.[17] ونجحت RDC في استرداد مليارات الدولارات من الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة من عدد من نخب النظام السابق داخل السودان.[18]

قامت الحكومة الانتقالية المدنية بشن حربٍ عبر كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في السودان نيابةً عن مصالح الحركة المدنية ضد القوى القديمة المتحالفة مع البشير. في الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية، كان يبدو أن الدولة العميقة تدعم هذه المهمة مؤقتًا على الأقل، حيث عمل أعضاء رفيعو المستوى في الأجهزة الأمنية كجزء لا يتجزأ من CLTG. وعلى الرغم من التأخير المتكرر في تسليم إدارة الحكم للقيادة المدنية، إلا أن الفترة الانتقالية قد شهدت تقدمًا كبيرًا نحو الحكم المدني بعد ثلاثين عامًا من الحكم الاستبدادي.



انطلاق عمل لجنة ازالة التمكين

نصت الوثيقة الدستورية التي وُضعت خلال المفاوضات التي سبقت تشكيل الحكومة الانتقالية على أن تقوم CLTG بـ«تفكيك بنية التمكين لنظام الثلاثين من حزيران/ يونيو 1989 (البشير) وبناء دولة القانون والمؤسسات»، وأسفر هذا النص عن إنشاء لجنة إزالة التمكين (RDC)[19]، وهي مجموعة محلية لمكافحة الفساد واسترداد الأصول وتتألف من ممثلين عن الأحزاب السياسية المدنية، والجيش، وأجهزة المخابرات. وأصدرت RDC أكثر من خمسمئة قرار أثناء تفعيلها، حيث استولت على أصول لشركات وعقارات تابعة للبشير، وعزلت أفرادًا من الوظائف العامة، وقامت بحل المنظمات غير الربحية التي تديرها الدولة.[20]

على الرغم من هذه التطورات السياسية، إلا أن الهياكل الاقتصادية التي بنتها RSF وSAF لم تتأثر بالمرحلة الانتقالية إلا قليلاً جدًا.[21] وعلى الرغم من الترابط الوثيق بين شبكات الدولة العميقة والنظام السابق، إلا أن RDC تجنبت المساس بالأصول المرتبطة بأعضاء الدولة العميقة الذين كانوا يخدمون في CLTG. وصرح نائب رئيس RDC وعضو مجلس السيادة محمد الفكي، في مؤتمر صحافي في آب/ أغسطس 2021، أن التحقيق في مؤسسات الدولة ليس من اختصاص RDC.[22] لكن في الأشهر التي سبقت الانقلاب، برز خلاف عام في وسائل الإعلام السودانية بين أعضاء RDC، والدولة العميقة، وقوى الحرية والتغيير (FFC)، وهي تحالف من الجماعات المدنية والمتمردة التي تدعم التحول المدني.[23] اتهم الجيش RDC بالفساد، في حين اتهم المدنيون الجيش بالتدخل في استقلالية التفويض الحاصلة عليه RDC. وادعى وجدي صالح، أحد أعضاء RDC أن وزارة المالية قامت بإعادة الأصول التي استحوذت عليها RDC إلى أصحابها الأصليين الفاسدين من أتباع البشير.[24]

انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021

في الخامس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2021، استعاد الجناح العسكري في الحكومة الانتقالية السلطة بالانقلاب: حيث قاموا باعتقال قيادات رئيسية، بمن في ذلك رئيس الوزراء، ومعظم وزراء حكومته، وما لا يقل عن عشرين عضوًا في RDC.[25] وفي الوقت الذي استشهد فيه المسؤولون العسكريون بالفساد والخلل في القيادة المدنية كسببين لاستيلائهم على السلطة، بدأ الانقلاب بمحاولات تفكيك دعائم القوة الاقتصادية للجيش.[26] وكان الأعضاء المدنيون في RDC من بين الأهداف الرئيسية للانقلاب بسبب عملهم على معالجة الفساد.[27]

كشفت أحداث 25 تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2021 وما تلاها أن الموالين لحقبة البشير وأعضاء عسكريين بارزين في CLTG كانوا طوال الوقت معارضين للسيطرة المدنية الحقيقية على الدولة، على الرغم من مشاركتهم في الحكومة الانتقالية. ومع اقتراب القيادة المدنية من التعامل مع النفوذ الاقتصادي للدولة العميقة، اتخذ الجيش إجراءات حاسمة. كانوا على علمٍ بأن قبضتهم على الاقتصاد السوداني كانت ذات أهمية قصوى لقوتهم الدائمة. وهكذا، ورافعين البنادق نفسها التي أطاحت بالبشير، استولوا على السلطة لأنفسهم.

الأحداث السياسية الرئيسية في السودان، «1989-2022»



30 حزيران/ يونيو 1989
البشير يستولي على السلطة بالتنسيق مع حزب المؤتمر الوطني الإسلامي.

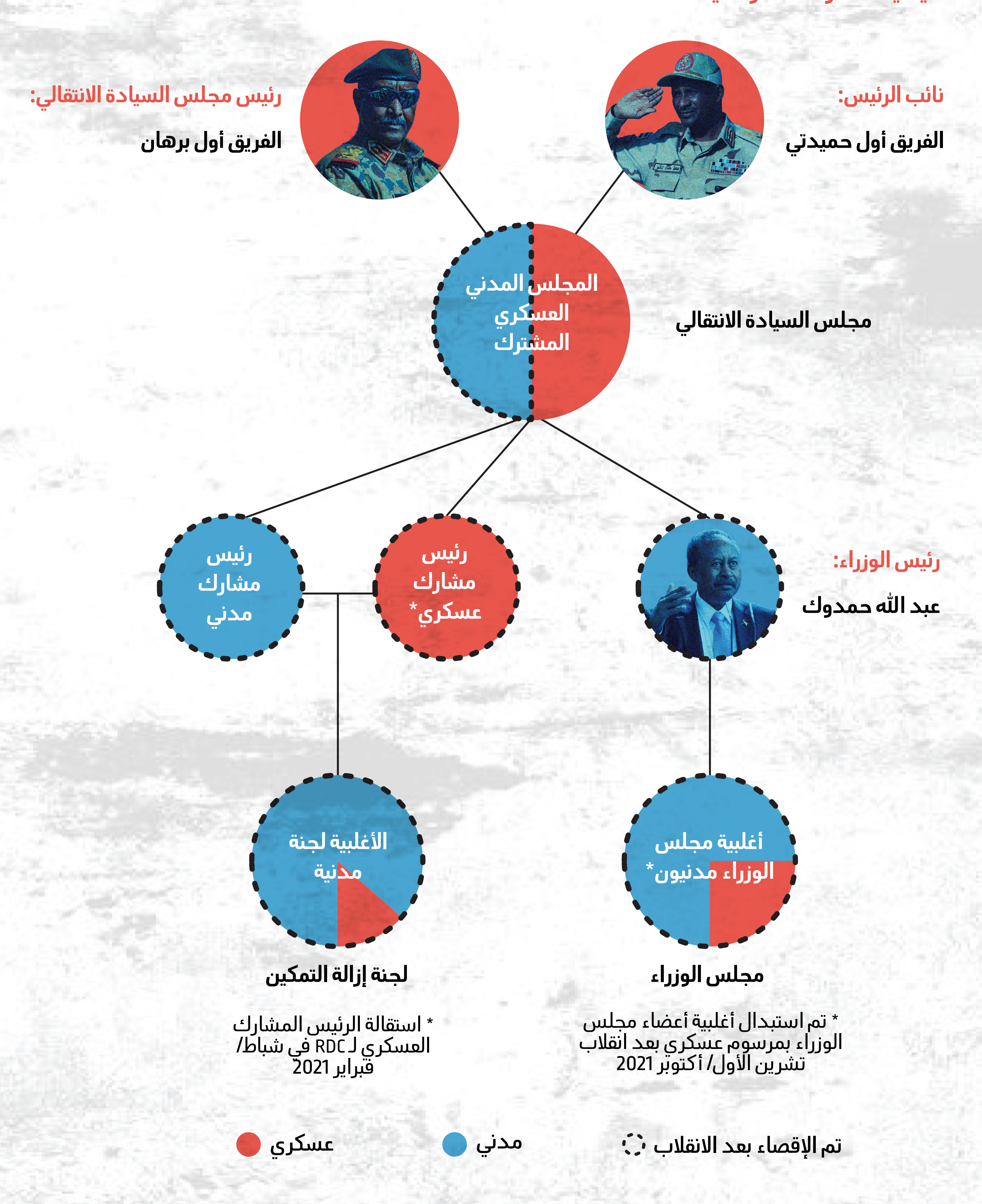
4 تشرين الثاني / نوفمبر 1997
رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون يصدر الأمر التنفيذي 13067، يحظر بموجبه التعاملات بين الولايات المتحدة وحكومة السودان بسبب علاقتها مع الجماعات الإرهابية.

12 تشرين الأول/ اكتوبر 2017
انتهاء صلاحية الأمر التنفيذي 13067، منهيًا بذلك 20 عامًا من العقوبات على النظام السوداني.

11 نيسان/ أبريل 2019
نزول الشعب السوداني إلى الشوارع مطالبًا بالتغيير.

25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021
الفريق أول عبد الفتاح البرهان يعلن سيطرة الجيش على السلطة.

هيكلية الحكومة السودانية



خريطة المؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة السودانية (المنهجية)

وضع مركز C4ADS مخططات النظام البيئي لـ SCEs في السودان لتقييم كيفية سيطرة الدولة العميقة على الاقتصاد السوداني. وتضمنت هذه اللائحة هيكلة مصادر البيانات الرسمية والعامة لحكومة السودان من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ولجنة إزالة التمكين لوضع مخططات مشتركة للمؤسسات التي تسيطر عليها الدولة. ومن خلال مجموعات البيانات هذه والتحقيق المستقل الذي أجراه مركز C4ADS، حددنا 408 مؤسسات خاضعة لسيطرة الدولة في قطاعات متنوعة مثل الزراعة، والمصارف، والصناعة الحربية. ويشتمل هذا، في مجمله، على التمثيل الأكثر اكتمالاً للمؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة السودانية المتاحة للجماهير.



المؤسسة الخاضعة لسيطرة الدولة (SCE) هي الشركة التي لها علاقة مع حكومة السودان أو مع أعضاء من الدولة العميقة، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية، أو قوات الدعم السريع، أو مسؤولو المخابرات، ما يجعل الشركة عرضة للتلاعب من قبل هذه الجهات الفاعلة. ويعتمد الحد الأدنى لهذا التصنيف على تعريف هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية للمساهم الرئيسي: أي ما لا يقل عن 10٪ من الأسهم، أو العضوية في مجلس إدارة.[28]

جرد وزارة المالية

كانت الحكومة الانتقالية بقيادة مدنية تعتقد أن جرد الشركات الخاضعة لسيطرة الجيش كان خطوة حاسمة لتحقيق أحد أهدافها الرئيسية: وهو وضع المؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة تحت السلطة المدنية. وهكذا قامت حكومة السودان بقيادة المدنيين بتجميع وإصدار مجموعة بيانات توضح بالتفصيل شبكات الملكية لـ 263 مؤسسة سودانية خاضعة لسيطرة الدولة منذ تأسيسها وحتى وقت إجراء المسح.[29] وكانت عملية جدولة المؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة مثيرة للجدل، وهو ما كان يتطلب من حكومة السودان التحقيق في بعض أقوى الكيانات في البلاد؛ حيث تشير مجموعة البيانات إلى أن بعض البيانات لم تكن متاحة للمحققين، على الرغم من مصادقة رئيس الوزراء الصريحة على تفويضهم.[30] وتم إصدار البيانات الأولية وغير المكتملة في وقت مبكر من نيسان/ أبريل 2021.[31] واستمر أعضاء من مجلس الوزراء بمطالبة اللجنة بإنهاء التحقيق حتى آب/ أغسطس 2021، ولكن لم يتم إصدار تحديث عام.[32]

تم في البداية نشر مجموعة البيانات باللغة العربية؛ ثم قام مركز C4ADS بترجمة مجموعة البيانات، وتنظيمها، واستيعابها في قاعدة بيانات على شكل رسم بياني. وتعكس البيانات حيازة الأسهم في نقطتين زمنيتين: تأسيس SCEs (وهذا كما هو موضح أدناه يتراوح ما بين 1905 – 2020) ونقطة «الجرد» (وقت جمع البيانات لمجموعة البيانات هذه). التاريخ الدقيق للتحصيل غير معروف. ومع ذلك، من المفترض أن يكون ما بين تشرين الأول/ نوفمبر 2019، بداية المرحلة الانتقالية بقيادة مدنية، وبين نيسان/ أبريل 2021، تاريخ نشر مجموعة البيانات.



قيود

تمثل البيانات لمحة جزئية خاطفة عن الملكية في نقطتين فقط من دورة حياة الشركة، وهكذا فمن الطبيعي أن تكون غير مكتملة: البيانات تشمل فقط السجلات المتاحة للجنة التحقيق التابعة لحكومة السودان، وقد تكون الملكية انتقلت لآخرين منذ إنشاء تلك السجلات.

- تعد جودة بيانات حكومة السودان متغيرة بدرجة كبيرة بناءً على قطاع الشركة، وهو ما يشير إلى أن معلومات الملكية الخاصة بأنواع معينة من الكيانات –وتحديدًا المصارف، والمنظمات غير الربحية، والكيانات والصناديق الحكومية– قد تم حجبها عن لجنة التحقيق.[33] ولأن كل نوع من هذه الكيانات له شبكات فرعية مهمة، فإن نقص السجلات يشير إلى أنه من المرجح أن تكون بيانات الشركات المملوكة للدولة نفسها غير مكتملة. إن هذه الثغرة في البيانات قد تساعد في تفسير سبب احتواء قائمة وزارة المالية على 263 شركة خاضعة لسيطرة الدولة فقط، وهو عدد أقل بكثير من العدد الذي ادعت التحقيقات السابقة وجوده.[34]

- علاوة على ذلك، فهناك فجوة كبيرة – تزيد على 30% – في معلومات المساهمين المحدثة التي تم جمعها خلال الفترة الانتقالية. ربما فُقدت هذه البيانات بسبب فشل سجلات الشركة في تحديث المساهمين أو قد تشير إلى أن الأسهم لم تتغير من التأسيس فصاعدًا. تحليل مجموعة البيانات يحصر الملكية الأولية للمؤسس فقط ويستبعد التحديثات من الفترة الانتقالية لأن هذه التحديثات أقل شمولية وبالتالي ليست محل ثقة للتحقق من التوجهات في نقل الملكية.

محجوزات لجنة إزالة التمكين

وسعت الدولة العميقة من محفظتها الاستثمارية خلال انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 من خلال الاستيلاء بشكل فعال على جميع الأصول التي استعادتها RDC في البداية أثناء الفترة الانتقالية بقيادة مدنية. قام مركز C4ADS بترجمة البيانات، وتنظيمها، وأدخل قائمة من 126 شركة من تلك التي استولت RDC على أسهمها السيادية إلى قاعدة بيانات بالرسم البياني. وقامت RDC بإطلاع الجمهور على هذه البيانات بانتظام في مؤتمرات صحافية ومنشورات.

تحقيقات إضافية

نظرًا لأن مجموعات البيانات المنظمة والمدرجة هنا تستبعد العديد من الشركات الرئيسية في المحفظة الاقتصادية للدولة العميقة، قام مركز الدراسات الدفاعية المتقدمة بإجراء تحقيقات في 16 مؤسسة إضافية خاضعة لسيطرة الحكومة ومذكورة في المقابلات الأساسية، وفي وسائل التواصل الاجتماعي، أو في وسائل الإعلام المطبوعة. وعلى الرغم من أننا حاولنا تجميع مجموعة بيانات شاملة قدر الإمكان، إلا أنه لا ينبغي اعتبار عدم وجود الشركة ضمن مجموعة البيانات هذه دليلاً على أنها مملوكة للقطاع الخاص. يرحب مركز C4ADS بالنصائح أو المعلومات الإضافية حول الكيانات التي تسيطر عليها الدولة لكي نضمن أن تكون مجموعة بيانات SCE الخاصة بنا شاملة قدر الإمكان.

يستخدم مركز C4ADS سجلات الشركات الرسمية حيثما كان ذلك ممكنًا للتحقق من شبكات ملكية الشركة. ومع ذلك، لا توفر هذه المعلومات سوى لمحة خاطفة عن نشاط الشركة في وقت معين: قد لا يتم تحديث السجلات بشكل منتظم، وقد لا تكون متسقة أو دقيقة تمامًا، وقد لا تتمتع بنفس معايير الإبلاغ عبر الاختصاصات القضائية. بالإضافة إلى ذلك، لا تكشف السجلات العامة عن جميع تفاصيل عمليات الشركة أو علاقاتها مع الكيانات الأخرى. لذلك، يعمل مركز C4ADS على حصر استنتاجاته التحليلية على تلك المدعومة بالوثائق الأساسية بشكل مباشر. ما لم يتم ذكره صراحة، فإن ذكر أي شخص، أو شركة، أو منظمة، أو كيان آخر في هذا التقرير لا يُقصد منه الإشارة الضمنية لانتهاك أي قانون أو اتفاقية دولية.

استنتاجات

ملخص البيانات

تعرف مركز C4ADS على 408 مؤسسات خاضعة لسيطرة الدولة من بيانات مضبوطات وزارة المالية، ولجنة إزالة التمكين، والتحقيقات المستقلة.

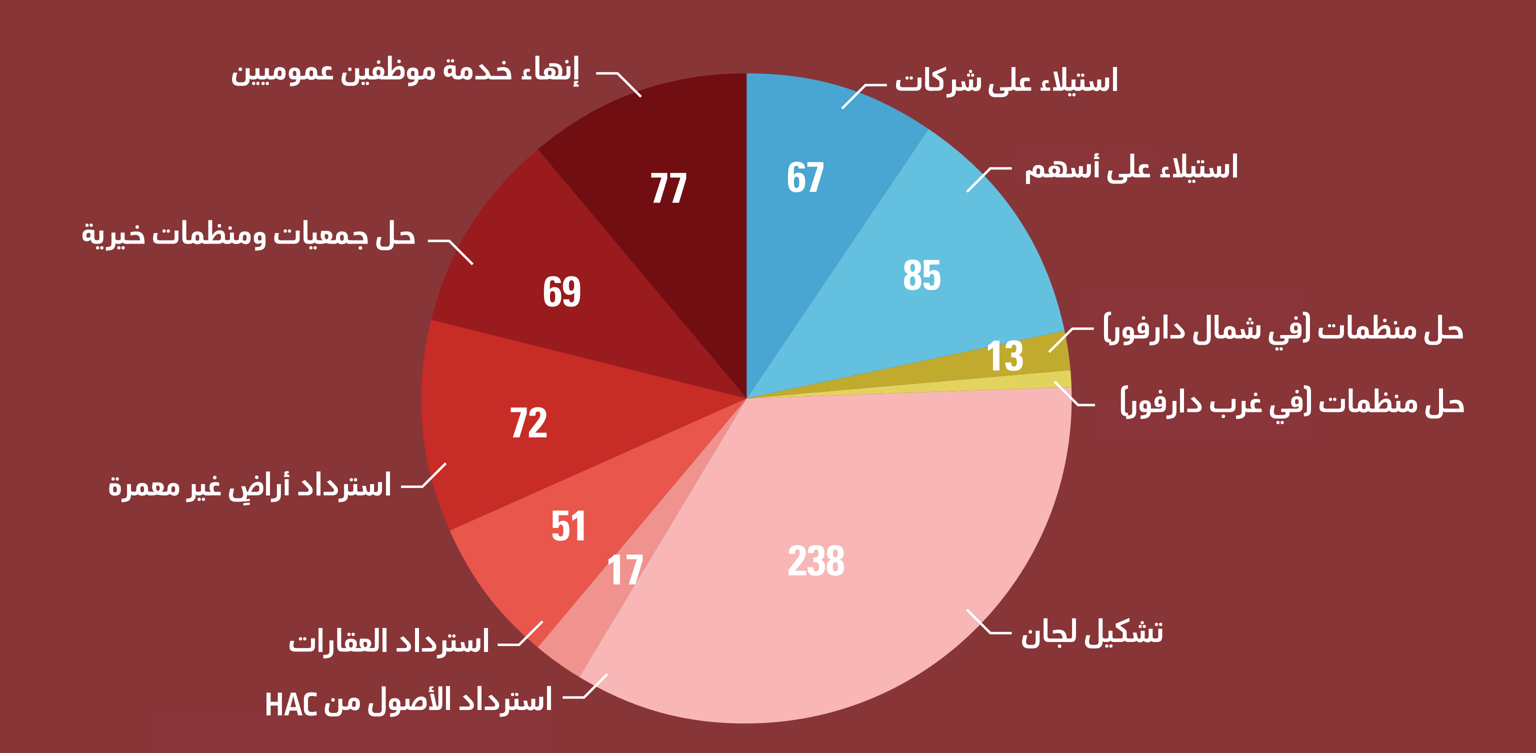
تشير بيانات الملكية المتوفرة لدى وزارة المالية إلى أنه تم التعرف في عملية الجرد على 263 SCEs وتعود ملكيتها لـ 591 مساهمًا مميزًا، بما في ذلك الكيانات الحكومية، والكيانات غير الربحية، والشركات الخاصة، وأشخاص عاديون. الأغلبية العظمى من مالكي القطاعين العام والخاص هم من السودان؛ ومع ذلك، ورد في عملية الجرد أيضًا مالكون من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وتركيا، وماليزيا، والصين، واليابان. **قد تشير الملكية الخاصة أو الأجنبية المستمرة للمؤسسات الخاضعة للدولة إلى المسارات التي يمكن من خلالها للتمويل الدولي أن يستمر في تغذية الدولة العميقة في السودان.**[35]

بالإضافة إلى الكيانات المدرجة ضمن جرد وزارة المالية، حدد مركز C4ADS 126 شركة تم الاستيلاء على أسهمها من قبل RDC. في ظل الحكومة الانتقالية بقيادتها المدنية، تم إخضاع جميع الشركات التي استولت عليها RDC لإدارة وزارة المالية،[36] التي يديرها الوزير جبريل إبراهيم، وهو أحد أعضاء مجلس الوزراء الوحيدين الذين تم الإبقاء عليهم في الحكومة بعد انقلاب تشرين الأول/ أكتوبر 2021.[37]

بعد الانقلاب، أعلن الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة، عن تشكيل لجنة جديدة لمراجعة عمل RDC. وفي ظل حكومة انقلاب تشرين الأول/ أكتوبر 2021، فإن الأصول التي استعادتها RDC قد:

- **تعود إلى أصحابها الأصليين من أتباع البشير،**
- **تبقى خاضعة لإدارة حكومة الانقلاب، أو**
- **تتم إعادة توزيعها من قبل أعضاء حكومة الانقلاب على حلفائهم وشبكات المحسوبيات.**

في جميع هذه الحالات الثلاث، من المرجح أن تحتفظ الحكومة العميقة بسيطرتها المباشرة أو بالوكالة على هذه الأصول، لاستخدامها لأغراض المحافظة على حكومة الانقلاب.



التعتيم على ملكية المؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة

كانت المؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة تسعى على مر التاريخ للتعتيم على صلاتها بالدولة السودانية وتجنب العقوبات. وفقًا لبيانات وزارة المالية وتحقيقات مركز C4ADS، قامت حكومة السودان بشكل متزايد بإخفاء ملكيتها لـ SCEs الخاضعة للعقوبات.

إن الأمر التنفيذي الأمريكي 13067، الذي كان ساريًا من 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، وحتى 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، حظر جميع التعاملات المالية والتجارية مع حكومة السودان من قبل أي شخص أو مؤسسة مالية أمريكية.[38] وعرّف نظام العقوبات «حكومة السودان» بشكل موسع لتشمل «أي كيان مملوك أو خاضع لسيطرة المذكورة سابقًا» وأي شخص «يتصرف أو يزعم أنه يتصرف بشكل مباشر أو غير مباشر نيابة عن [حكومة السودان]»، بما في ذلك كل ما يشمل SCEs المحددة هنا.[39] ومع ذلك، استمرت المؤسسات المالية والكيانات التجارية القائمة في الولايات في التعامل مع ممثلي حكومة السودان، وفي بعض الحالات تعاملت بمليارات الدولارات مع حكومة السودان من خلال النظام المالي للولايات المتحدة.[40] ربما يكون هذا التهرب من العقوبات قد تم بتسهيل من الملكيات التي يتم التستر عليها.

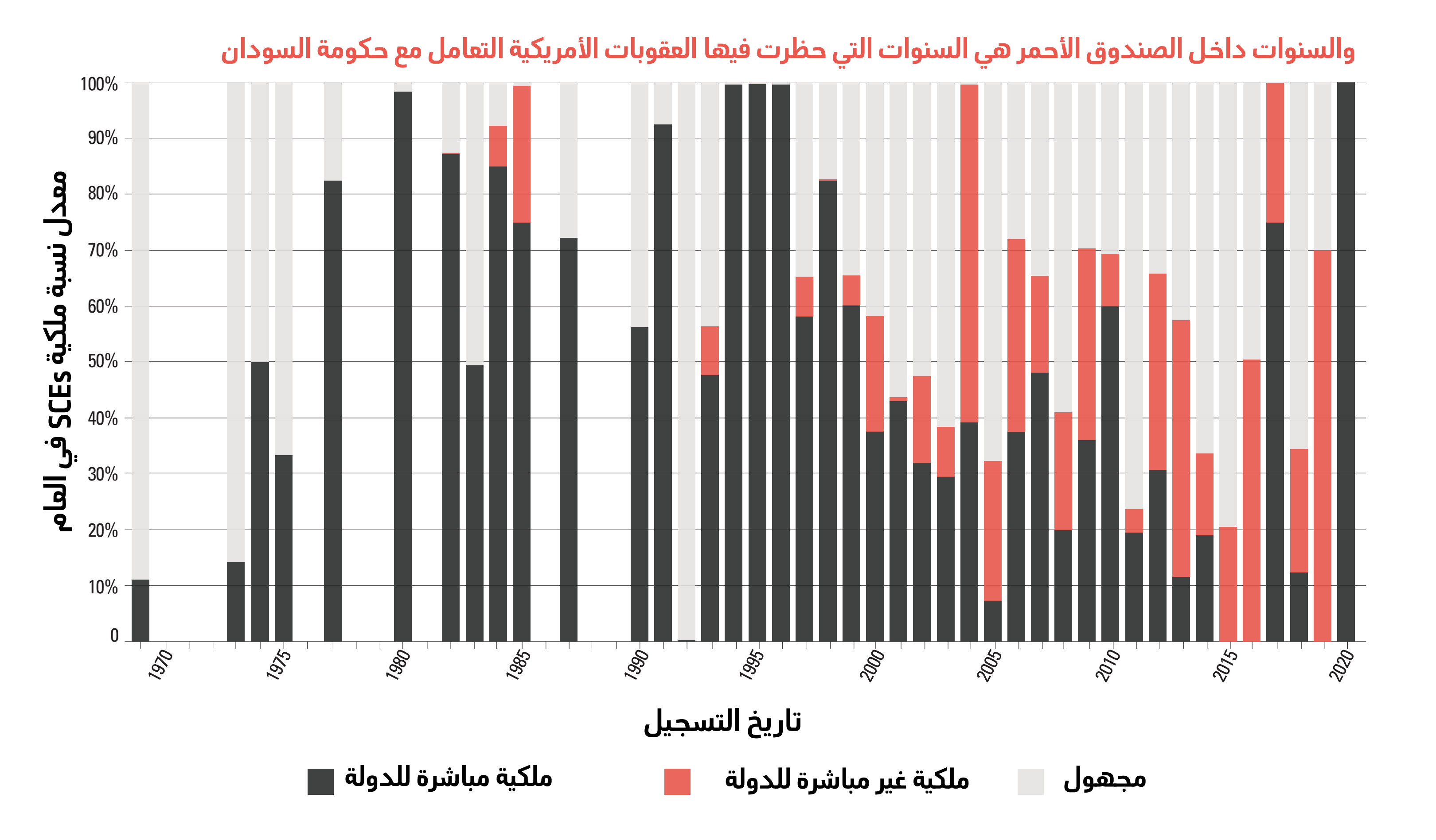


سيطرة الدولة المباشرة مقابل السيطرة غير المباشرة

- **سيطرة الدولة المباشرة** هي النسبة المئوية من SCE التي تملكها الدولة السودانية بشكل مباشر.[41]
- **سيطرة الدولة غير المباشرة** هي النسبة المئوية من SCE التي تمتلكها كيانات مملوكة للدولة السودانية.
- **السيطرة المجهولة** هي النسبة المئوية من SCE المملوكة لكيانات لم يتمكن مركز C4ADS من التأكد من أنها مملوكة للدولة السودانية أم لا. ربما تشير السيطرة المجهولة إلى أن هذا الكيان خاص، أو أن الكيان لم يتم تحديده بعد كمؤسسة خاضعة لسيطرة الدولة.
- **معدل السيطرة المباشرة/ غير المباشرة** هو النسبة المئوية لجميع SCEs المملوكة بشكل مباشر/ غير مباشر في غضون عام معين من التأسيس.

انخفضت سيطرة الدولة المباشرة على SCEs، في ظل العقوبات (من 1997 إلى 2017)، من 55.4% إلى 37.4%، وزادت سيطرة الدولة غير المباشرة من 4.5% إلى 21%. ومنذ عام 2000 فصاعدًا، تم إخفاء المزيد من السيطرة البارزة على SCEs خلف شركات داخل مجموعة جياد التابعة لهيئة التصنيع الحربي (MIC)، وهي واحدة من أكبر وكالات ملكية الدولة، والتي تم التعتيم على شبكة ملكيتها لدرجة أن بيانات وزارة المالية لا تصف مالكًا مستفيدًا واضحًا. ومع ذلك، تشير التقارير العامة وتحقيقات مركز C4ADS إلى أن جياد تخضع بالكامل لسيطرة الدولة.[42]

يصور الشكل أدناه التغيرات في سيطرة الدولة المباشرة وغير المباشرة على SCEs المدرجة في مجموعة بيانات وزارة المالية في العام.



ربما أدى التوجه نحو الخصخصة إلى انخفاض هائل في ملكية الدولة المباشرة لهذه الشركات. خلال أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ السودان برنامج الخصخصة الاقتصادية.[43] وكان الهدف المعلن من برنامج الخصخصة هذا هو بيع بعض المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة للتخفيف من الالتزامات المالية وزيادة الدخل، كما حصل مع بيع أصول شركة الخطوط الجوية السودانية.[44] ومع ذلك، وفي معظم الحالات، فإن كل ما عملته «الخصخصة» هو نقل المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة إلى أذرع أخرى للدولة العميقة- إلى الصناديق والمؤسسات غير الربحية المرتبطة بالملكية أو السيطرة لكيانات الدولة السودانية، أو لحكومات الولايات، أو لمؤسسات أخرى خاضعة لسيطرة الدولة.[45]

وبصرف النظر عن أهدافها، مكّنت ملكية الدولة غير المباشرة الدولة العميقة من الحفاظ على سيطرتها على الشركات الرئيسية مع التهرب من أنظمة العقوبات الدولية. وخلال الفترة الانتقالية المدنية، كان للملكية التي تمت التغطية عليها فائدة إضافية تمثلت في التقليل من الشفافية والمساءلة المحلية، وبالتالي منع CLTG من تفكيك المحفظة الاستثمارية للدولة العميقة. يجب أن يتعلم المجتمع الدولي من هذه التجربة متى يفرض حملات الضغوطات الاقتصادية في المستقبل: أي نظام عقوبات مستقبلي يجب أن يراعي ويبقى متجاوباً مع هيكلية الملكية المعقدة والديناميكية التي

تغطي على سيطرة الدولة العميقة على الاقتصاد السوداني.

دراسة حالات

من خلال سيطرتها على أجزاء كبيرة من الاقتصاد السوداني، تعمل الدولة العميقة على المحافظة على نفسها وعرقلة الديمقراطية. تركز دراسة الحالات التالية، **جنود الشركات ومناورة الجنرال**، على التفوق الاقتصادي للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على التوالي، وتوفر منفذًا على طبيعة سيطرة الدولة العميقة. لقد عمل مركز C4ADS على نشر مجموعة البيانات الكامنة وراء هذا التحليل لتشجيع المزيد من المدافعين عن الديمقراطية في السودان على الكشف عن عدد لا يحصى من القصص الإضافية التي تحتويها. يمكنك الوصول إلى مجموعة البيانات هذه من هنا: **sudansce.c4ads.org**

تعتمد القوات المسلحة السودانية في الظاهر على الاستثمارات الخيرية للحفاظ على استقلالها الاقتصادي وتجنب الرقابة المدنية. وتُظهر دراسة **جنود الشركات** كيف تستخدم القوات المسلحة السودانية المؤسسات الخيرية للسيطرة على بنك أمدرمان الوطني، أكبر بنك في السودان، وعلى شركة زادنا الدولية للاستثمار المحدودة، وهي تكتل للزراعة والبناء تقيم علاقات تجارية دولية بقيادة الدولة العميقة.

على غرار القوات المسلحة السودانية، فإن قوات الدعم السريع، وهي ميليشيا شبه حكومية تشكلت من الجنجاويد، تمارس السلطة من خلال السيطرة الاقتصادية.[46] وفي **مناورة الجنرال**، حدد مركز C4ADS خمس شركات لم تكن موثقة سابقًا بملكية كبيرة لقوات الدعم السريع، بما في ذلك بنك الخليج، وهو مؤسسة مالية لها علاقات مصرفية متطابقة من الدرجة الثانية في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

تعد دراسة الحالات هذه محدودة التركيز على الجوانب الأساسية من سيطرة الحكومة العميقة على الاقتصاد السوداني. ويوفر مخطط مركز C4ADS للمؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة قائمة أكثر شمولاً للكيانات التي تستحق المزيد من التحقيق.

جنود الشركات

تعمل العديد من المؤسسات الخيرية التي تديرها القوات المسلحة السودانية (SAF)، بما في ذلك الصندوق الخاص للضمان الاجتماعي للقوات المسلحة (SFSSAF)، والهيئة الخيرية لدعم القوات المسلحة (CASAF)، وصناديق أخرى أصغر، على تشغيل شبكات متداخلة للشركات. وهيمنت هذه المؤسسات [47] على القطاعات المالية والزراعية السودانية على مدى عدة عقود في الماضي.

وعلى الرغم من حل أحد الصناديق الرئيسية (CASAF) في عام 2019 بسبب مزاعم الفساد، إلا أنه قد تم تخصيص أمواله لصندوق آخر يخضع لسيطرة القوات المسلحة السودانية (SFSSAF)، الأمر الذي أدى إلى دمج أكبر استثمارات SAF بشكل فعال في محفظة واحدة كبيرة. ويسيطر صندوق SFSSAF الآن على كل من **بنك أمدرمان الوطني**، وهو أكبر مؤسسة مالية في السودان حسب التقييم العام، **وزادنا**، وهي عبارة عن تكتل

القوات المسلحة السودانية

القوات المسلحة السودانية (SAF) هي الجيش الوطني للبلاد. رئيس أركان القوات المسلحة السودانية،[49] هو الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ويشغل أيضًا منصب رئيس مجلس السيادة الانتقالي وهو الشخص الأبرز في واجهة انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.[50] وعلى الرغم من أن جنرالات القوات المسلحة السودانية كانوا طرفًا في انقلاب 2019 الذي أطاح بعمر البشير، إلا أن القوات المسلحة السودانية كانت تضم أعضاء من حزب المؤتمر الوطني التابع للبشير طوال فترة حكمه وتواصل احتفاظها ببعض الولاء للنظام السابق.[51]

السرقة من البنك بشكل مباشر

مع شركاء في الأعمال التجارية من الولايات المتحدة وأوروبا.[48]

يعتبر البنك الأكبر في السودان، وهو بنك أمدرمان الوطني، مملوكًا للقوات المسلحة السودانية بنسبة لا تقل عن 86.9 %، وتتم التغطية على هذه الملكية من خلال العديد من طبقات الملكية للشركة. وهذا يمنح الجيش السوداني إمكانية الوصول للتمويل الدولي ويسهل قدرته على تحويل الأموال دون رقابة.

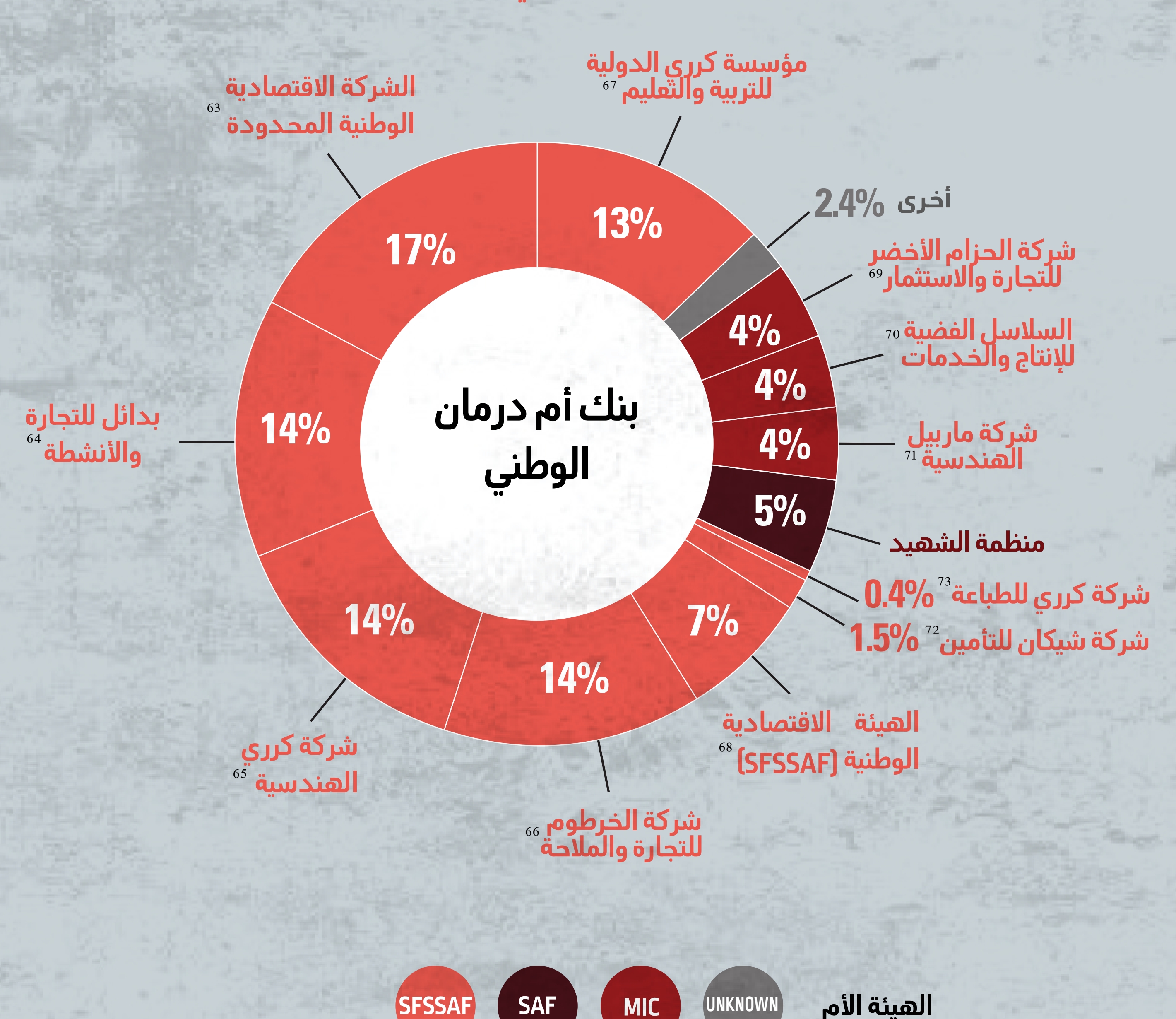
بنك أمدرمان الوطني (ONB) هو أكبر مؤسسة مالية في السودان: في نهاية عام 2019،[52] تم تقييم البنك بكونه أكبر من جميع المؤسسات المالية العامة الأخرى في السودان مجتمعة. لطالما كانت القوات المسلحة السودانية تمتلك جزءًا من بنك أمدرمان الوطني، ولكن خلال الفترة الانتقالية بقيادة المدنيين، أصبحت القوات المسلحة السودانية تمتلك ما لا يقل عن 86.9% من ONB. ويقوم البنك علنًا بدعم القوات المسلحة السودانية، حيث تبرع مؤخرًا بمبلغ 20,000,000 جنيه سوداني (أي ما يعادل 440,000 دولار أمريكي[53]) للقوات المسلحة السودانية في 3 آذار/ مارس 2021.[54] علاوة على ذلك، مع تراجع العقوبات المفروضة على السودان في عام 2017 ومحاولة ONB الاندماج في الاقتصاد الدولي، انتقلت ملكية البنك من مؤسسات حكومية وعسكرية مباشرة إلى شركات ذات واجهة عسكرية متعددة الطبقات.[55] وتوضح سيطرة القوات المسلحة السودانية على ONB ديناميكية المؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة في السودان والطبيعة الراسخة لسيطرة الدولة العميقة.

بلغت قيمة بنك أمدرمان الوطني 623,417,380 جنيهًا سودانيًا (أي 13,715,182.36 دولار أمريكي) في سوق الخرطوم للأوراق المالية في عام 2019– وهو ما يقارب ثلاثة أضعاف تقييم أي مؤسسة مالية أخرى في السودان في ذلك الوقت. ويشكل أكثر من 52% من تقييم جميع المؤسسات المالية العامة في السودان.[56] ومنذ وقت مبكر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018، كان بنك أمدرمان الوطني يخضع في أغلبيته لسيطرة بنك السودان المركزي (CBOS)، الذي تسيطر عليه الدولة السودانية. وكانت قائمة المساهمين المدرجين علنًا خلال تلك الفترة تضم مؤسسات حكومية إضافية (منظمة الشهيد، ومؤسسة التعاون الوطنية، وصندوق التقاعد الوطني) بالإضافة إلى الهيئة الاقتصادية الوطنية التي تديرها القوات المسلحة السودانية (والتي عرفت لاحقًا باسم الصندوق الخاص للضمان الاجتماعي للقوات المسلحة (SFSSAF)، وتمتلك نسبة ثابتة تقدر بـ 7.31% من الأسهم.[57]

في الفترة من 2016 إلى 2018، بدأت العديد من الشركات التي تبدو خاصة –ولكنها تخضع في الحقيقة لسيطرة القوات المسلحة السودانية– بالاستحواذ على أسهم بنك السودان المركزي في بنك أمدرمان الوطني.[58] وفجأة، في عام 2019، باع بنك السودان المركزي ما تبقى له من أسهم في البنك والبالغة 752,853,410 أسهم، والبالغة إجمالاً 56.18% من ملكية بنك أمدرمان الوطني، لمجموعة من الشركات التي تبدو خاصة.[59] وأفادت صحيفة «الراكوبة» السودانية، بأنه قد تم التعتيم على سعر بيع أسهم بنك السودان المركزي (CBOS) من خلال حظر التداول العام لأسهم بنك أمدرمان الوطني في سوق الخرطوم للأوراق المالية. وبالتالي، لم يتمكن مركز C4ADS من التأكد

تشير سجلات الشركات إلى أن أغلبية المساهمين الجدد في بنك أمدرمان الوطني (ONB) والذين يبدو ظاهريًا أنهم من القطاع الخاص، هم في الواقع ملك لمؤسسات عسكرية أو خاضعون لها[61] بما في ذلك الصندوق الخاص للضمان الاجتماعي للقوات المسلحة السودانية (SFSSAF)، وهيئة التصنيع الحربي (MIC)، والشركات التابعة لها، وهو ما يغطي على ملكية الدولة للبنك أثناء دمجها في إطار الشركات المرتبطة بالقوات المسلحة السودانية. وهي تشمل:

ملكية الدولة متعددة المستويات لبنك أمدرمان الوطني، 2019

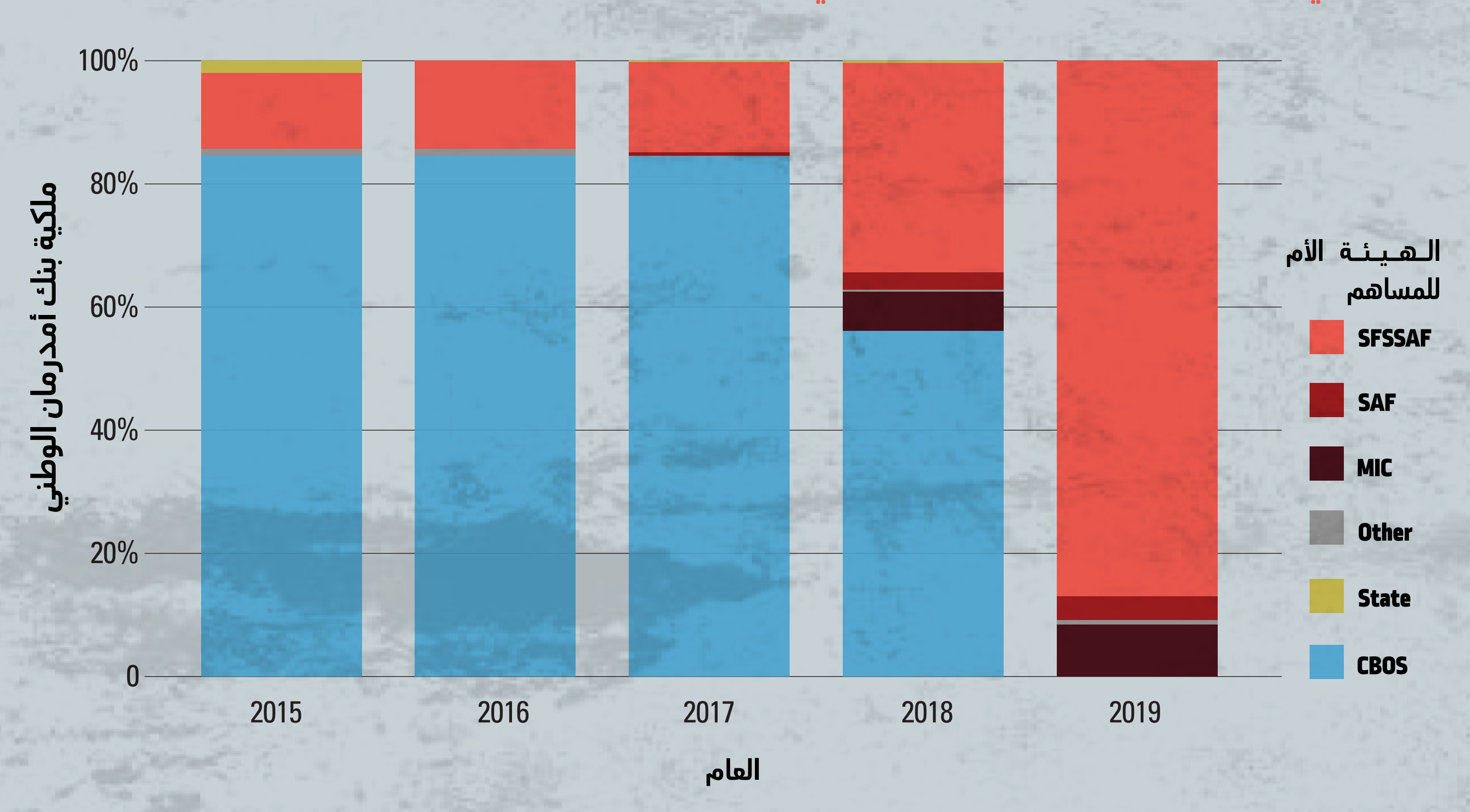


من دفع ثمن الأسهم على الإطلاق.[60]

خلاصة القول، سيطرت الشركات الخاضعة للقوات المسلحة السودانية (بما في ذلك تلك التي أسستها الهيئة الخيرية لدعم القوات المسلحة/ والصندوق الخاص للضمان الاجتماعي للقوات المسلحة، والمؤسسات العسكرية الأخرى، ومنظمة الشهيد) على 73.5% من أسهم ONB منذ التقرير السنوي الأحدث، في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019. عند إضافة هذه النسبة للأسهم المملوكة من قبل الشركات التي من المرجح أنها تابعة لهيئة التصنيع الحربي وأعضاء مجموعة جياد (شركة تابعة علنًا لهيئة التصنيع الحربي)، تكون الشركات التابعة للجيش قد امتلكت 85.8% من أسهم ONB في عام 2019.[74]

يبدو أن المساهم الرئيسي غير العسكري الوحيد في ONB هو مؤسسة كرري الدولية للتربية والتعليم، والتي أسسها SFSSAF تحت اسمه السابق، الهيئة الاقتصادية الوطنية.[75] وتشترك مؤسسة كرري الدولية باسم «كرري» مع شركتين معروفتين تابعتين لـ SFSSAF (شركة كرري الهندسية، وشركة كرري برس للطباعة والنشر والتوزيع المحدودة) وقد شاركت بشكل متكرر في مشاريع مشتركة مع الجيش السوداني.[76] ولدى احتساب الانتماء العسكري المرجح لمؤسسة كرري، فإن المنظمات التابعة للجيش قد تسيطر على ما يصل إلى 99.24% من أسهم ONB اعتبارًا من أحدث البيانات المتاحة.[77]

تغييرات في ملكية الدولة لبنك أمدرمان الوطني

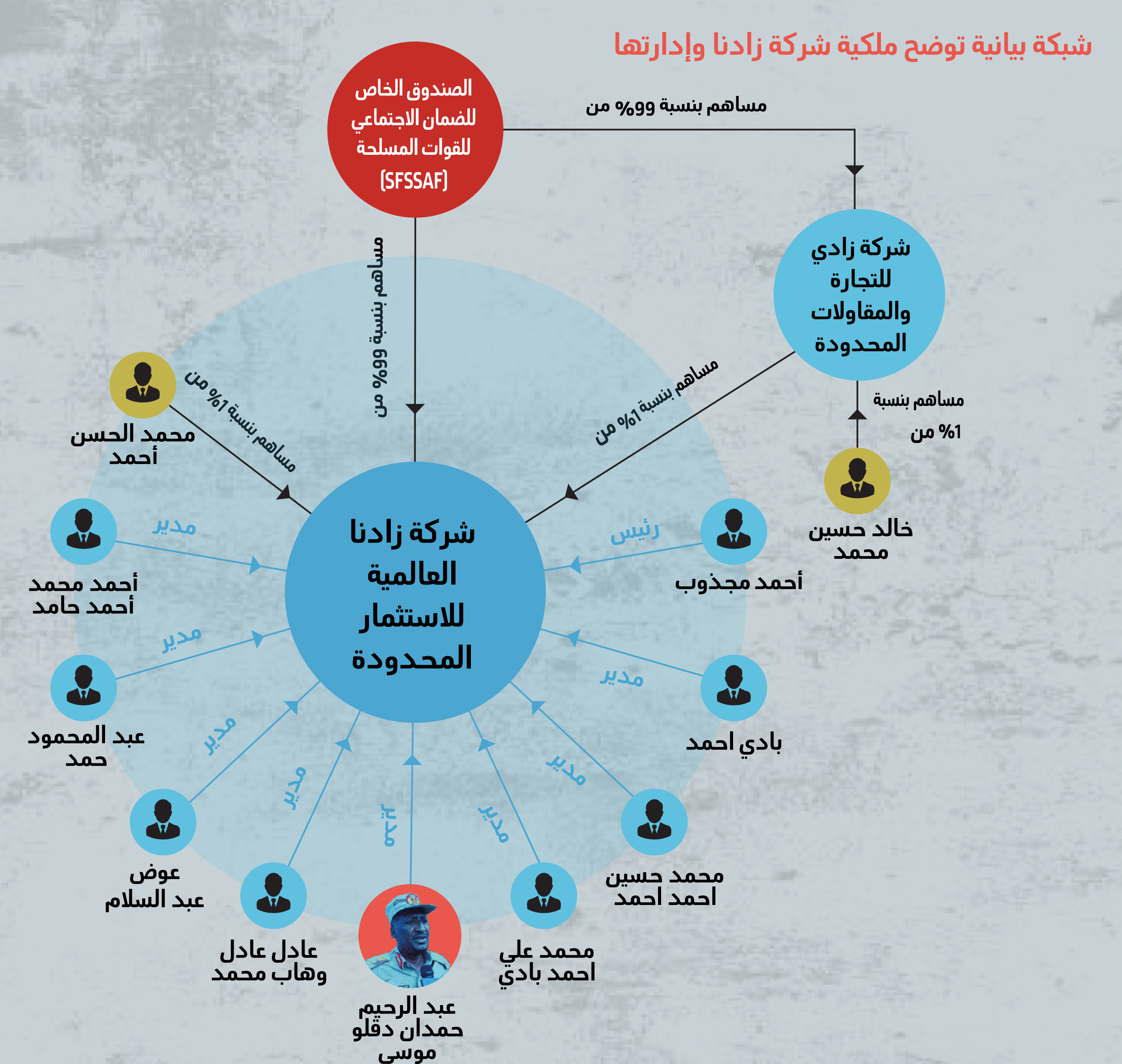


يحتفظ بنك أمدرمان الوطني بما مجموعه 43 مليار جنيه سوداني (ما يعادل أكثر من 950 مليون دولار أمريكي آنذاك) في حسابات وأصول منذ آخر تقرير سنوي له صدر في كانون الأول/ ديسمبر 2019.[78] ويفيد البنك بأنه تلقى العديد من الجوائز المصرفية الدولية ويدعي أن لديه شبكة عالمية للمراسلات المصرفية تمتد إلى آسيا وأوروبا، على الرغم من أن مركز C4ADS لم يتمكن من تحديد أي بنوك تدعي قيامها بعلاقات مصرفية بالمراسلة مع ONB.[79] ويذكر أن ممثلين عن شركة Visa قاموا مؤخرًا بزيارة البنك في 3 أوغسطس 2021.[80] ومن المحتمل أن نظام العقوبات الأمريكي السابق ثنى البنوك الدولية عن التعامل مع ONB؛ ومع ذلك، ما زال البنك يعد قوة هائلة في التمويل السوداني، ويحتمل أنه يعمل بمثابة شريان حياة مالي للدولة العميقة تحت ضغط اقتصادي دولي.

إضافة أصول شركة زادنا

كما هو مبين أدناه، فإن شركة زادنا الدولية للاستثمار المحدودة، وهي تكتل سوداني كبير للزراعة والبناء وجزء من شبكة المساهمين في ONB، هي الحالة الوحيدة المعروفة التي يخدم فيها ممثلو RSF مع SAF جنبًا إلى جنب في مجلس إدارة شركة.

تعد شركة زادنا مملوكة بشكل مباشر وبنسبة 99% من قبل الصندوق الخاص للضمان الاجتماعي للقوات المسلحة، الذي تديره SAF.[81] والنسبة المتبقية وهي 1% مملوكة لشركة زادي للتجارة والمقاولات المحدودة التي تبدو خاصة، والتي هي نفسها مملوكة بنسبة 99% لصالح SFSSAF، ما يرفع إجمالي سيطرة SFSSAF على زادنا إلى 99.99%. (تشير سجلات شركة زادنا لوجود نفوذ كبير لممثلي SAF وRSF. حسب تسجيل الشركة، فإن إدارة زادنا تشمل ممثلين اثنين عن SAF (المستشار القانوني والمستشار المالي للقائد العام)، ومدير هيئة التصنيع الحربي، وعبد الرحيم دقلو، نائب رئيس RSF وشقيق حميدتي).



كانت زادنا من أهم الأصول التي تحظى باهتمام الدولة العميقة ولجنة إزالة التمكين بقيادتها المدنية خلال الفترة الانتقالية. وتشير تصريحات مسؤولي RDC إلى أن شركة زادنا عملت على تجنب التحول المدني خلال المرحلة الانتقالية، ما يثبت مكانة الشركة المهمة في الاقتصاد السوداني. واستولت RDC على برجين من زادنا لأنها استحوذت عليهما بطريقة غير مشروعة.[82] في مقابلة على قناة الجزيرة في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2021، ادعى وجدي صالح، المتحدث السابق باسم RDC، أن وزير المالية جبريل إبراهيم «طلب منا إعادة بعض الأموال التي استولت عليها اللجنة إلى أصحابها، بما في ذلك زادنا».[83] بالنسبة لصحيفة الراكوبة السودانية، فقد أصدر SFSSAF تعميمًا يطعن في مزاعم صلاح مناع، أحد أعضاء قيادة لجنة تفكيك النظام، بأن زادنا كانت وسيلة لغسيل الأموال الخاصة بالجيش.[84] وأفادت الأنباء أنه، ردًا على هذه المزاعم، لجأ SFSSAF لرفع قضية تشهير ضد مناع والتلفزيون الوطني السوداني (الذي تم من خلاله بث هذه المزاعم).[85]

علاوة على ذلك، أعلنت شركة زادنا الدولية عن إقامة علاقة تجارية مع شركة فالمونت للصناعات الأمريكية، والتي من شأنها، في حال استمرارها، أن تمكن حكومة الانقلاب من الوصول إلى رأس المال الأجنبي.[86] وتم الإعلان عن هذه العلاقة لأول مرة على حساب زادنا على فيسبوك في 2 آذار/ مارس 2020، حيث تم التوضيح بالتفصيل وجود عقد بين زادنا وفالمونت لاستيراد «10,000 نظام ري محوري في السنوات الخمس المقبلة ...»[87] في السابع من آذار/ مارس 2020، نشرت زادنا صورًا لمدراء تنفيذيين من شركة فالمونت في زيارة لمواقع زادنا في السودان.[88] وقد تم تتويج زيارة فالمونت في آذار/ مارس 2020 باجتماع ضم ممثلين عن فالمونت، وزادنا، ورئيس مجلس السيادة (وقائد الانقلاب منذ ذلك الحين) الفريق أول برهان.[89]



صورة من اجتماع المدراء التنفيذيين لشركة فالمونت مع ممثلين عن شركة زادنا وقائد الانقلاب الفريق أول عبدالفتاح البرهان

8 مارس 2020.

مناورة الجنرال

تطورت قوات الدعم السريع السودانية (RSF) إلى قوة حقيقية شبه عسكرية تمارس نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا خارج صلاحيات الدولة المباشرة. وحدد مركز C4ADS خمس شركات لم يتم توثيقها سابقًا تتمتع برقابة كبيرة من RSF؛ ومن بينها بنك الخليج، وهو مؤسسة مالية لها علاقات مصرفية دولية ثانوية في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي.[90] كما تشمل شركة إسناد الهندسية، وهي شركة مملوكة مباشرة لأشخاص من عائلة حميدتي. لدى شركة إسناد علاقات تجارية مع شركة ميرو غولد، التي فرضت عليها الولايات المتحدة عقوبات بسبب ملكيتها من قبل جهات روسية خبيثة.[91]

قامت قوات الدعم السريع، التي كانت ذات يوم مجموعة صغيرة شبه عسكرية، ببناء اقتصاد منعزل؛ ما من شأنه أن يفصل قوات الدعم السريع عن الديناميكيات السياسية المتغيرة في الخرطوم ويسمح لها بالوصول إلى الشبكات الراعية التي استفاد منها البشير أثناء إقامة شبكات جديدة أيضًا. وسبق أن تم التحقيق في مصالح RSF الاقتصادية من قبل منظمة جلوبل ويتنس (Global Witness)، التي ركزت بشكل أساسي على مشاركتهم في سوق الذهب في السودان ومشتريات RSF.[92] وحددت غلوبال ويتنس ثلاث شركات مرتبطة بقوات الدعم السريع: الجنيد، وتريديف للتجارة العامة، وجي إس كي أدفانس.[93] كما اكتشف مركز C4ADS خمس شركات إضافية، ومن ضمنها بنك الخليج، وهو بنك كبير مع شبكة مراسلات مصرفية دولية. وربما تتيح هذه الشركات المبهمة لقوات الدعم السريع العمل بحرية في النظام المالي العالمي.



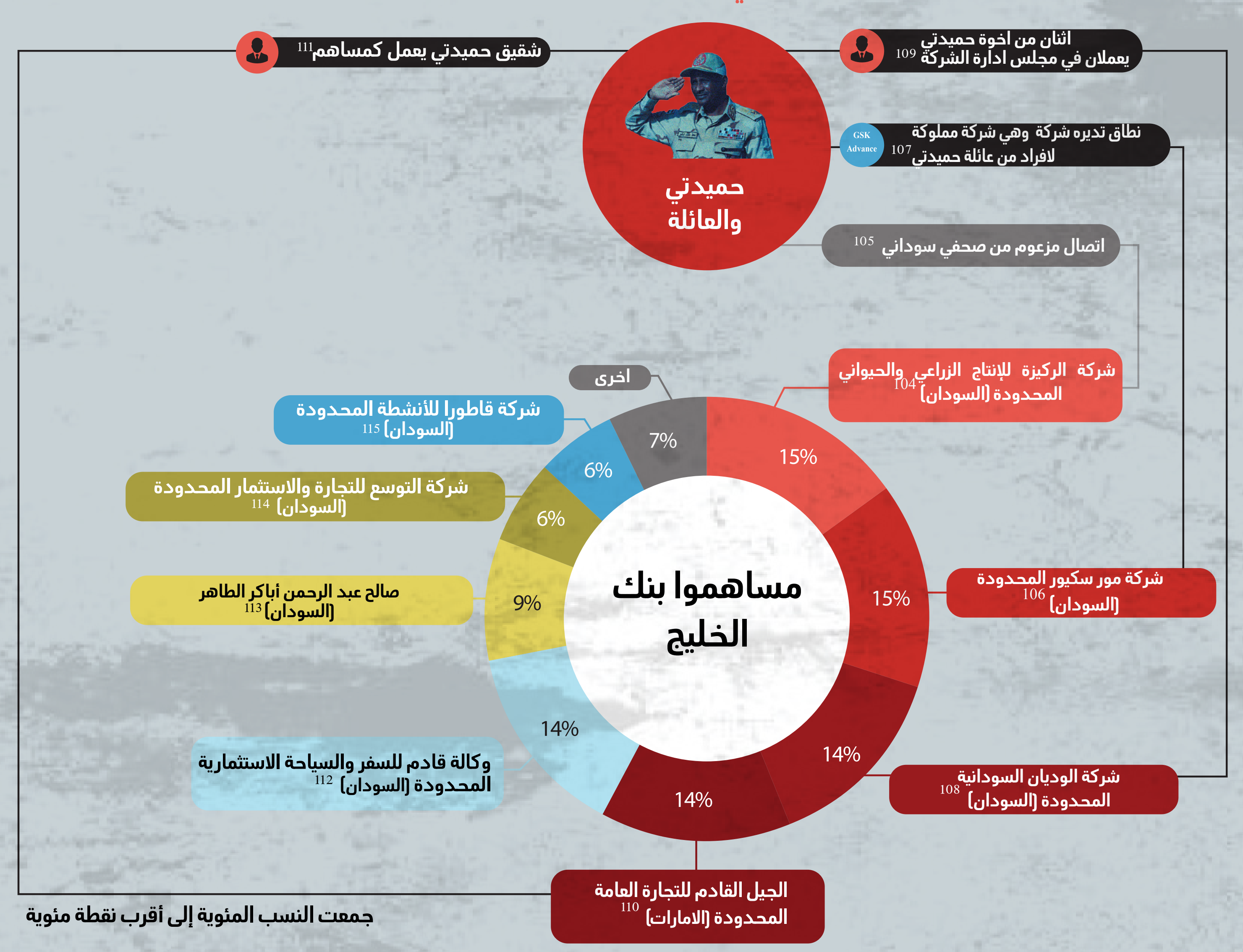
قوات الدعم السريع (RSF)

هي جماعة سودانية شبه عسكرية تأسست رسميًا في 2013 لمحاربة الجماعات المتمردة في دارفور. وتشكلت هذه الجماعة نتيجة لإضفاء الطابع الرسمي على الميليشيات التي كان يُشار إليها سابقًا باسم الجنجويد- وهي مجموعات مسلحة متراخية التنظيم اتُهمت بارتكاب مجازر، واغتصاب، وجرائم حرب من قبل محكمة الجنايات الدولية،[95] وهيومن رايتس ووتش[96] (منظمة مراقبة حقوق الإنسان)، ومنظمة العفو الدولية.[97] واتهمت هيومن رايتس ووتش المجموعة بالمسؤولية عن مذبحة حزيران/ يونيو 2019 للمتظاهرين السلميين، والتي راح ضحيتها 120 مدنيًا، وجرح أكثر من 900. وتخضع المجموعة الآن لقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو، أو حميدتي، وهو نائب رئيس مجلس السيادة. كما هو موثق من قبل غلوبال ويتنس، وكانت RSF تسعى منذ فترة طويلة لتحقيق الاستقلال المالي عن الدولة والحصول على فرص للانخراط في المشاريع الربحية.[98]

مدى نفوذ قوات الدعم السريع

تأسس بنك الخليج في 17 نيسان/ أبريل 2013 بالشراكة مع شركات في السودان، والإمارات، واليمن.[99] في 2 شباط/ فبراير 2017، أقام البشير إلى جانب رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، عبد الجليل البلوكي، حفل افتتاح للبنك، حيث أشاد بأهمية البنك باعتباره «... نافذة لجذب الاستثمارات العربية والخليجية» بعد رفع الحظر الأمريكي عن السودان في عام 2017.[100] برز البلوكي في دوره كنائب رئيس مجلس إدارة آفاق الإسلامية للتمويل،[101] وهو واحد من أكبر المصارف في الشارقة، وكمستشار لمحمد بن زايد، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.[102]

الجدول أدناه يعكس هيكل المساهمة في بنك الخليج



بحلول أيلول/ سبتمبر 2020، أي بعد عام تقريبًا من الدستور الانتقالي لشهر آب/ أغسطس 2019، تحول مساهمو الخليج إلى مجموعة جديدة من الشركات السودانية والإماراتية.[103] ويبدو أن العديد من هذه الشركات مرتبطة بعائلة حميدتي، كما تؤكد ذلك وثائق الشركة حيثما أمكن (انظر الجدول أدناه). فحسب الوثائق الرسمية، تمتلك شبكة حميدتي ما لا يقل عن 28.35% من أسهم بنك الخليج. ولدى احتساب الشركات الأخرى التي يُقال إنها تخضع لسيطرة شبكة حميدتي، قد يصل هذا الرقم إلى 58.28%، ما يجعل شبكته تستأثر بأغلبية الأسهم.

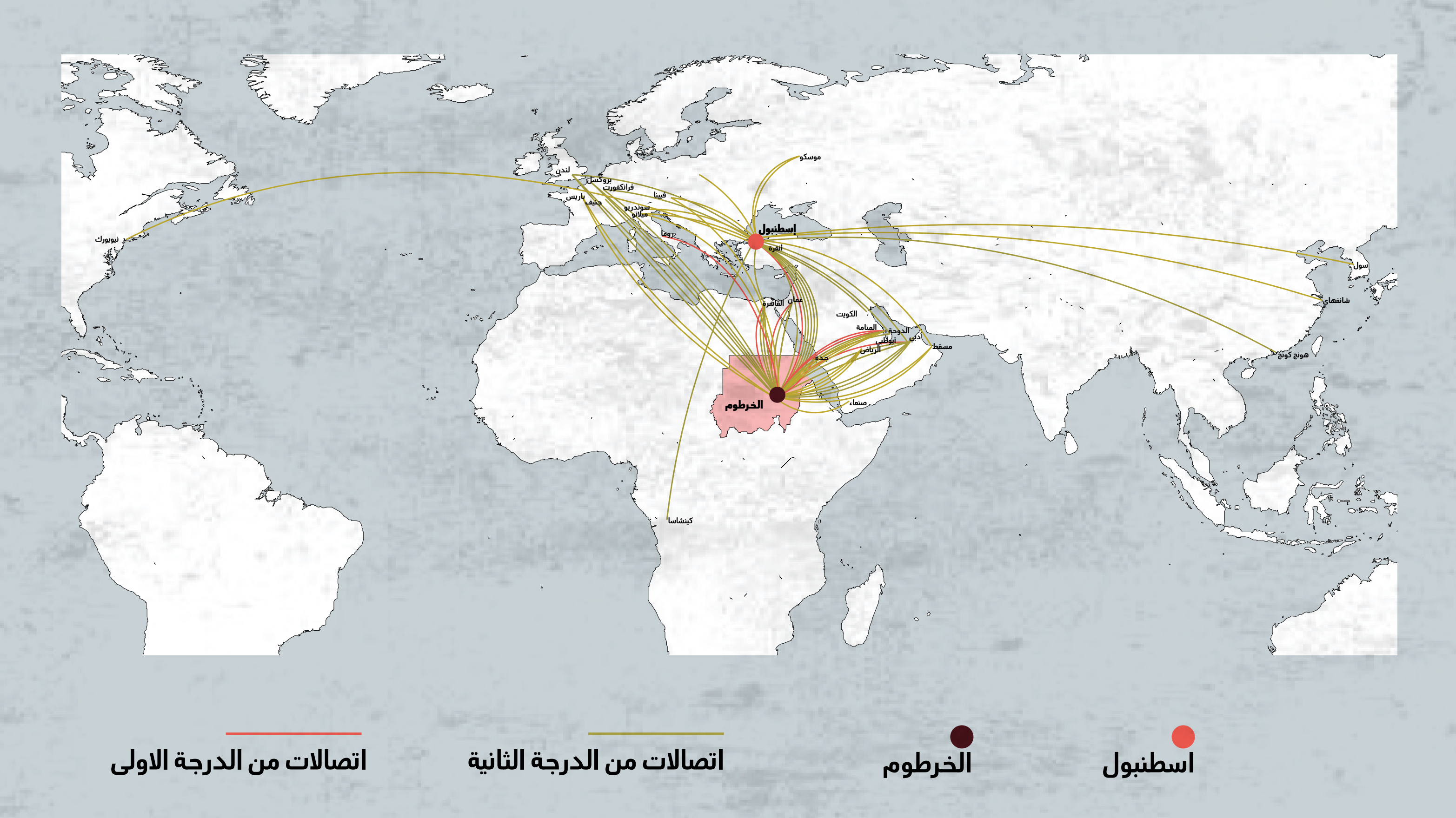
تعد قوات الدعم السريع (RSF) شركة تجارية عائلية ذات بصمة عالمية. وبحسب ما ورد، فإن شقيق حميدتي ألقوني حمدان دقلو هو رائد في RSF وهو مدير المشتريات فيها.[116] ويقال إن عبد الرحيم حمدان دقلو،شقيق آخر لحميدتي، يشغل منصب نائب قائد قوات الدعم السريع.[117] ويبدو أن كلا من القوني وعبد الرحيم يعملان كشخصيتين رئيسيتين في شبكة أعمال RSF جنبًا إلى جنب مع أشخاص آخرين غير معروفين، ويُفترض أنهم من أفراد العائلة وفقًا لمواثيق التسمية السودانية.

ومن بين المساهمين في بنك الخليج، شركة الوديان السودانية (14.34%) والجيل القادم (14.01%)، وكلتاهما لديهما صلات أيضًا بأشخاص من عائلة حميدتي.[118] وورد اسمان من عائلة حميدتي في مجلس إدارة شركة الوديان السودانية، وهما موسى حمدان دقلو، وجمعة حمدان دقلو.[119] والجيل القادم هي شركة إماراتية يملك منها عبد الرحيم حمدان دقلو ما نسبته 49%، وهي النسبة القصوى المسموح بها في ملكية الشركات للمستثمرين الأجانب بموجب القانون الإماراتي في وقت تأسيس الشركة.[120] وتشير ملكية كل من الوديان السودانية والجيل القادم إلى أن شبكة الأعمال التابعة لحميدتي تمتلك بشكل مباشر 28.35% من أسهم بنك الخليج. ولا تتمتع أي من هاتين الشركتين بأي حضور عام يمكن أن يوضح أنشطة تجارية عدا عن ملكية البنك.

تعد شركة مور سكيور، التي تمتلك 14.93% من أسهم بنك الخليج، شركة أمنية خاصة مقرها السودان. وتدعي شركة مور سكيور أن لديها عقودًا مع سفارات أجنبية بالإضافة إلى شركات في شبكة شركات قوات الدعم السريع، بما في ذلك الجنيد وجي إس كي.[121] وعلى الرغم من أن شركة مور سكيور تدعي أن لديها تسجيلاً في السودان، إلا أن محاولات الحصول على عقد تأسيس الشركة باءت بالفشل.[122]

تمثل مساهمة شبكة حميدتي في بنك الخليج نقطة ضعف في النظام المالي الدولي. يقيم بنك الخليج علاقات مصرفية بالمراسلة مع بنوك في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، وإيطاليا.[123] وفقًا لمواقعها الإلكترونية، تحتفظ هذه البنوك التي تقوم بالمراسلة بشبكات تصل إلى سويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفقًا لمواقعها الإلكترونية. ومن شأن الاتصالات من الدرجة الثانية هذه مع بنك الخليج أن تمكن شبكة حميدتي وقوات الدعم السريع من القيام بأعمال تجارية في النظام المالي الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء من أصدقاء السودان.[124]

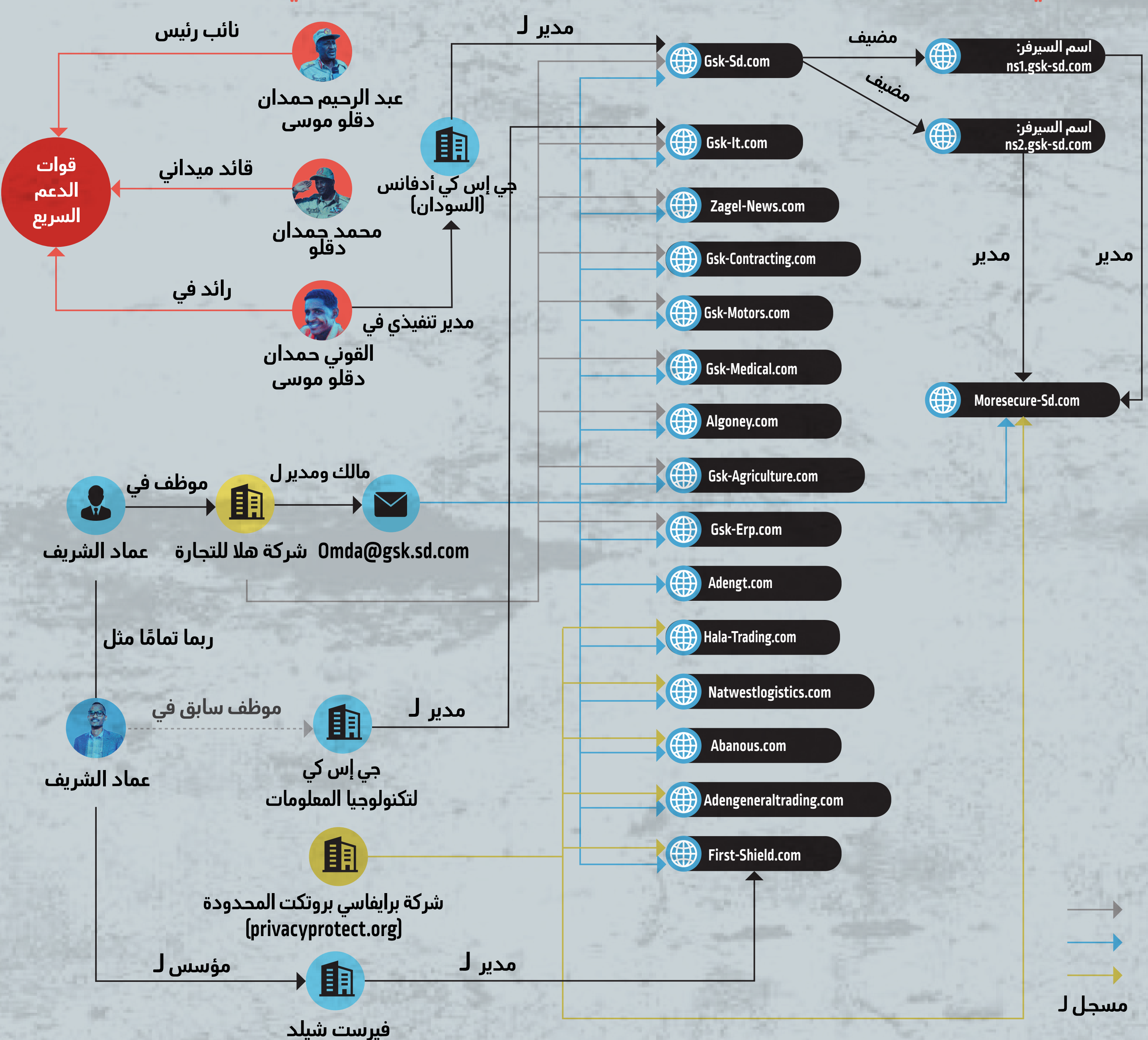
خريطة توضح اتصالات بنك الخليج بالمراسلة



نطاق التنقل

تحليل سجلات مجال شبكة الإنترنت الخاصة بشركة مور سكيور يثبت علاقتها بشبكة حميدتي. تم تسجيل النطاق moresecure-sd.com لأول مرة في 23 تموز/ يوليو 2018، من قبل عماد شريف مع عنوان في شارع البطحاء في الرياض، بالمملكة العربية السعودية.[125] وفي 25 تموز/ يوليو 2019، تم تغيير مسجل المجال إلى عماد الشريف في دبي، مع البريد الإلكتروني المدرج omda@gsk-sd.com.[126] ويتبع المجال gsk-sd.com لـ جي إس كي أدفانس، وهي شركة يديرها القوني دقلو، شقيق حميدتي، وفقًا لغلوبال ويتنس[127] وموقع GSK الإلكتروني.[128] احتفظت جي إس كي أدفانس بما يقارب العشرين موقعًا آخر، بما في ذلك المجال الخاص بقوات الدعم السريع[129] والموقع الإلكتروني لشركة تراديف للتجارة العامة المرتبط بقوات الدعم السريع في هولندا.[130] ومن بين الثمانية عشر موقعًا إلكترونيًا التي احتفظت بها جي إس كي أدفانس، هناك اثنا عشر موقعًا قد تكون على علاقة بشبكة حميدتي استنادًا إلى محتوى موقع الويب في الأرشيف أو بناء على تطابق الأسماء مع الشركات داخل الشبكة.[131] ولم يتم تأكيد أو دحض علاقة الشركات الست المتبقية بحميدتي بسبب عدم وجود أرشيفات لمواقع الويب ومصادر المعلومات.

شكل بياني يشير إلى العلاقات بين مختلف مجالات التسجيل المرتبطة بحميدتي



الخلاصة والتوصيات

تعد السيطرة المدنية التي تشترط الديمقراطية على الاقتصاد من المتطلبات الأولية لتحقيق الديمقراطية في السودان. مع تراجع حكومة الانقلاب عن الإصلاحات الديمقراطية، يتعزز وضع الدولة العميقة، ويعدها للتلاعب والتغلب على التحول الديمقراطي بقيادة مدنية. لن يستطيع المدنيون، في ظل هذه الظروف، من التقدم في الإصلاحات من أجل الاستقرار السياسي والتقدم الديمقراطي الطويل الأمد. وإلى أن يتم تفكيك البنى الاقتصادية للدولة العميقة، سوف يواصل الجيش الاحتفاظ بجميع الأوراق، دون أن يترك لهم أي حافز للجلوس إلى طاولة المفاوضات.

توضح القائمة الواردة في هذا التقرير، والتي تضم 408 مؤسسات خاضعة لسيطرة الدولة، القبضة غير المتكافئة التي يمارسها تكتل صغير مناهض للديمقراطية على الاقتصاد السوداني. وفي ظل أنظمة العقوبات السابقة، قام أعضاء الدولة العميقة بشكل متزايد بالتعتيم على سيطرتهم على المؤسسات الخاضعة للدولة، وهذا ما سمح لهم بالبقاء على رأس المؤسسات المالية والتجارية الكبرى، بما في ذلك البنك الأكبر في السودان. بعد انقلاب تشرين الأول/ أكتوبر 2021، ورثت الدولة العميقة الأصول التي كانت في السابق بحوزة لجنة إزالة التمكين، الأمر الذي عزز من قبضتها على الاقتصاد السوداني أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، فإن الدول التي تدعم علناً التحول الديمقراطي في السودان لديها ما يلزم من الأدوات لإضعاف الدولة العميقة بشكل هادف. وفي ظل تزايد أهمية المحرك الاقتصادي في نظر الدولة العميقة، ثمة مسؤولية ملحة ومتجددة لحرمان هذه الشبكات المعادية للديمقراطية من الوصول إلى التجارة والتمويل الدوليين، ومواجهتها من خلال العقوبات والوسائل القانونية الأخرى حيثما كان مناسباً.

هنالك دور على الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والشركات الخاصة أن تلعبه في تفكيك الدولة العميقة في السودان، من خلال العقوبات الاقتصادية، والمساعدات للحد من المخاطرة، وزيادة اليقظة الواجبة بشأن الاستثمارات الخاصة. حتى الآن كانت تدابير الإنفاذ تستهدف المؤسسات الحكومية نفسها بدلاً من استهداف الشبكات الاقتصادية للدولة العميقة. في آذار/ مارس 2022، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية بتسمية قوات الشرطة المركزية، وهي منظمة شرطية قمعت بعنف الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في أواخر عام 2021 وأوائل عام 2022. يجب أن تستهدف العقوبات المستقبلية الشبكات المالية للدولة العميقة لمنع الجهات المناوئة للديمقراطية من الاستمرار في الاستفادة من سيطرتها على الاقتصاد وإجبارها على التفاوض مع القيادات المدنية.

يمكن للمجتمع الدولي التصدي لهذا التكتل الأمني القائم على القمع والمناهض للديمقراطية والذي استولى على السلطة في السودان، ودعم القيادة المدنية السودانية، من خلال اتخاذ التدابير التالية للحيلولة دون وصول حكومة الانقلاب إلى التمويل الدولي والحد من قيام الشركات التجارية الدولية بتمويل الدولة العميقة:

اقتراحات

1

معاقبة النخب الأمنية وشركاتها: يجب على الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة إصدار عقوبات ضد الكيانات المرتبطة بالقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لمنع تلك الشركات من المساهمة في إطالة أمد حكومة الانقلاب. وينبغي أن تكون أنظمة العقوبات منسقة وقابلة للتعديل، على غرار الرد الدولي على الغزو الروسي لأوكرانيا.

2

الاستثمارات والشراكات للمساعدة في الحد من المخاطرة: يجب على الأمم المتحدة، ومانحي المساعدات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية أن يضمنوا أن لا تذهب تلك المساعدات، التي يعد الشعب السوداني في أمس الحاجة إليها، لتعزيز سيطرة الدولة العميقة على الاقتصاد.

يجب على مزودي المساعدات أن يتشاركوا مع المؤسسات المدنية وتجنب الشركات المرتبطة بالقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والمسؤولين الحكوميين السودانيين.

3

يجب توخي الحيطة وتعزيزها فيما يتعلق بشراكات القطاع الخاص في السودان: ينبغي على الشركات الخاصة تفادي الانخراط مع الكيانات التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، والمسؤولون الحكوميون السودانيون. وتعتبر القائمة التي أعدها مركز C4ADS فيما يتعلق بالمؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة نقطة انطلاق للصناعة الخاصة، ولكن يجب على الشركات توخي الحيطة والحذر وتعزيزهما للتأكد من أن شركاء الأعمال التجارية السودانيين يخضعون للسيطرة المدنية. إن تعاون القطاع الخاص مع الدولة العميقة يعزز النظام القمعي المعادي للديمقراطية.

4

تعزيز الدعم للمنظمات المدنية والصحافيين في السودان: تعد قائمة مركز C4ADS حول المؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة السودانية بمثابة مجموعة البيانات الأكمل من نوعها والمتاحة أمام الجمهور، ولكن التحديات التي واجهناها في إعداد هذه القائمة تعكس الافتقار للشفافية في السجلات العامة السودانية. على أصدقاء السودان زيادة دعمهم للمجتمع المدني السوداني والصحافيين الذين يدافعون عن الشفافية ويحاربون الفساد في السودان.

هوامش

1.Government of the United States. “Friends of Sudan Statement on Publication of UNITAMS Summary Report.” US Department of State, Media Note, 2 Mar. 2022, https://www.state.gov/friends-of-sudan-statement-on-publication-of-unitams-summary-report/; Government of the United States, “Friends of Sudan Joint Statement on the UNITAMS-AU-IGAD Facilitated Political Process.” US Department of State, Media Note, 29 Mar. 2022, https://www.state.gov/friends-of-sudan-joint-statement-on-the-unitams-au-igad-facilitated-political-process/; United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. “Friends of Sudan group statement on the ongoing military takeover in Sudan [EN/AR].” Friends of Sudan, 27 Oct. 2021, https://reliefweb.int/report/sudan/friends-sudan-group-statement-ongoing-military-takeover-sudan-enar.

2. Government of the United States. ”Full Committee Hearing: Sudan’s Imperiled Transition: U.S. Policy in the Wake of the October 25th Coup.” US Senate Committee on Foreign Relations, 1 Feb. 2022, https://www.foreign.senate.gov/hearings/sudans-imperiled-transition-us-policy-in-the-wake-of-the-october-25th-coup-020122.

3. “Sudanese demonstrator killed as protests decry economic conditions – medics.” Reuters, 24 Mar. 2022, https://www.reuters.com/world/africa/sudanese-demonstrators-killed-protesters-decry-economic-conditions-medics-202224-03-/; “Barricade protests bring life to halt in Sudanese capital.” Reuters, 23 Mar. 2022, https://www.reuters.com/world/africa/barricade-protests-bring-life-halt-sudanese-capital-202223-03-/; “Two protesters shot dead in Sudan as thousands rally against last year’s coup.” France 24, 15 Feb. 2022, https://www.france24.com/en/americas/20220215-two-protesters-shot-dead-as-thousands-protest-against-sudan-coup; “Sudan shuts down Al-Jazeera Live channel.” Sudan Tribune, 15 Jan. 2022, https://sudantribune.com/article254111/; “Two prominent Sudanese leaders critical of military detained.” Al Jazeera, 9 Feb. 2022, https://www.aljazeera.com/news/20229/2//two-prominent-sudanese-critics-of-military-detained; “Sudan arrests senior opposition leader amid protest crackdown.” France 24, 8 Mar. 2022, https://www.france24.com/en/live-news/20220308-sudan-arrests-senior-opposition-leader-amid-protest-crackdown-1.

4. “Sudan: Investigate the killings of people after military crackdown against protesters.” Amnesty International, 24 Nov. 2021, https://www.amnesty.org/en/latest/news/202111//sudan-investigate-the-killings-of-people-after-military-crackdown-against-protesters/; “Barricade protests bring life to halt in Sudanese capital.” Reuters, 23 Mar. 2022, https://www.reuters.com/world/africa/barricade-protests-bring-life-halt-sudanese-capital-202223-03-/.

5. Nashed, Mat. “Sudanese security forces embark on abduction spree of protesters.” Al Jazeera, 17 Feb. 2022, https://www.aljazeera.com/features/202217/2//sudanese-security-forces-embark-on-abduction-spree-of-protesters.

6. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. “Friends of Sudan group statement on the ongoing military takeover in Sudan [EN/AR].”

7. Ministry of Justice of Sudan “قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه لسنة 1989”, https://moj.gov.sd/sudanlaws/#/reader/chapter/105,

8. Childress, Sarah. “The Deep State: How Egypt’s Shadow State Won Out.” PBS Frontline, 17 Sept. 2013, https://www.pbs.org/wgbh/frontline/article/the-deep-state-how-egypts-shadow-state-won-out/; Abed, George T. “The Egyptian Economy: In the Clutches of the Deep State.” Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, 26 Oct. 2020, https://carnegie-mec.org/202026/10//egyptian-economy-in-clutches-of-deep-state-pub-83027; Norton, Augustus Richard. “The Return of Egypt’s Deep State.” Current History, Oakland Vol. 112, 758 (Dec. 2013): 338344-, https://www.proquest.com/docview/1466015609.

9. “Sudan coup: Why Omar al-Bashir was overthrown.” BBC News, 15 Apr. 2019, https://www.bbc.com/news/world-africa-47852496; Walsh, Declan. “The Fall of Omar Hassan al-Bashir, the ‘Spider’ at the Heart of Sudan’s Web.” The New York Times, 11 Apr. 2019, https://www.nytimes.com/201911/04//world/africa/omar-bashir-sudan.html.

10. Mann, Laura. “Wasta! The long-term implications of education expansion and economic liberalization on politics in Sudan.” Review of African Political Economy (41), no. 142 (24 Sept. 2019): 561578-.

11. Structured Dataset.

12. Structured Dataset.

13. Confidential source.

14. “Omar al-Bashir ousted: How Sudan got here.” BBC News, 11 Apr. 2019, https://www.bbc.com/news/world-africa-47892742.

15. “Sudan’s Constitution of 2019.” Comparative Constitutions Project, 27 Apr. 2022, https://www.constituteproject.org/constitution/Sudan_2019.pdf?lang=en; “Sudan protest leaders, military sign transitional government deal.” Al Jazeera, 17 Aug. 2019, https://www.aljazeera.com/news/201917/8//sudan-protest-leaders-military-sig n-transitional-government-deal; “The Juba Agreement for Peace in Sudan: Summary and Analysis.” Institute for Democracy and Electoral Assistance, 21 Apr. 2021, https://www.idea.int/publications/catalogue/juba-agreement-peace-sudan?lang=en.

16. Burke, Jason. “Sudan Bans FGM and Breaks with Hardline Islamist Policies.” The Guardian, 12 July 2020, https://www.theguardian.com/world/2020/jul/12/sudan-bans-fgm-as-it-breaks-with-hardline-islamist-policies. Accessed 14 June 2022.

17. Abdelaziz, Khalid. “Exclusive-Sudan’s Hamdok Says He Returned to Safeguard Economic Gains.” Reuters, 22 Nov. 2021, https://www.usnews.com/news/world/articles/202122-11-/exclusive-sudans-hamdok-says-he-returned-to-safeguard-economic-gains; “Hamdok defends unification of Sudanese Pound exchange rate.” Dabanga, 26 Feb. 2021, https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/hamdok-defends-unification-of-sudanese-pound-exchange-rate.

18. Abdelaziz, Khalid, and Nafisa Eltahir. “Sudan task force chasing Bashir-era assets sees progress, faces criticism.” Reuters, 6 Apr. 2021, https://www.reuters.com/article/us-sudan-politics/sudan-task-force-chasing-bashir-era-assets-sees-progress-faces-criticism-idUSKBN2BT20R; Madani, Wad. “Elements of Sudan’s former Al Bashir regime dismantled in El Gezira.” Dabanga, 21 Feb. 2021, https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/former-elements-of-sudan-s-al-bashir-regime-dismantled-in-el-gezira; “Committee for Dismantling June 30 Regime Issues Statement.” Sudan News Agency, 25 Aug. 2021, https://suna-sd.net/read?id=721023.

19. “Sudan’s Constitution of 2019.” Comparative Constitutions Project.

20. Confidential Source.

21. Of the 141 companies from which the RDC seized shares, only four were listed as state-controlled entities by a Ministry of Finance investigation

during the transitional period.

22. YouTube, 11 Sept. 2021, "مؤتمر صحفي للجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989م واسترداد الأموال العامة Iالسودان #سونا#" https://www.youtube.com/watch?v=ItE7NykXbIs.

23. "على وقع وساطة يشجعها حمدوك.. البرهان وحميدتي يرهنان احتواء الأزمة مع المدنيين بإبعاد محمد الفكيس". Al Jazeera, 10 Mar. 2021, https://www.aljazeera.net/news/20213/10//%D8%B9%D984%%D989-%%D988%%D982%%D8%B9-%D988%%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%A9-%D98%A%D8%B4%D8%AC%D8%B9%D987%%D8%A7-%D8%AD%D985%%D8%AF%D988%%D983-%%D8%A7%D984%%D8%A8%D8%B1%D987%%D8%A7%D986%.

24. "السودان.. انسحاب الجيش والشرطة من مواقع زإزالة التمكينس واللجنة تحشد لحمايتها" https://asharq.com/ar/2Buv3zHu8ytxu9dCz170WX-%D8%A7%D98%4%D8%B3%D988%%D8%AF%D8%A7%D986-%%D8%A7%D986%%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D984%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%AA%D985%%D983%%D98%A%D986%/; Interview with Wajdi Saleh. Al Jazeera, 4 Dec. 2021, https://matarees.com/%D982%%D988%%D8%A9-%D985%%D986-%%D8%A7%D984%%D8%AC%D98%A%D8%B4-%D8%AA%D982%%D8%AA%D8%AD%D985-%%D985%%D982%%D8%B1-%D984%%D8%AC%D986%%D8%A9-%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D984%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%AA%D9%85%D983%/.

25. Abdulbari, Nasredeen. "Sudan: Anti-coup voices being silenced to subdue the resistance." Al Jazeera, 22 Apr. 2022, https://www.aljazeera.com/opinions/202222/4//sudan-anti-coup-voices-being-silenced-to-subdue-the-resistance.

26. Kirby, Jen. "The coup in Sudan, explained." Vox, 29 Oct. 2021, https://www.vox.com/202122751437/29/10//sudan-coup-protests-al-burhan-hamdok; "The messy aftermath of Sudan's coup." Al Jazeera, 3 Dec. 2021, https://www.aljazeera.com/podcasts/20213/12//the-messy-aftermath-of-sudans-coup; Dahir, Abdi Latif, and Declan Walsh. "'They Lied.' Inside the Frantic Days Leading to Sudan's Coup." The New York Times, 29 Oct. 2021, https://www.nytimes.com/202129/10//world/africa/sudan-coup-general.html?action=click&module=RelatedLinks&pgtype=Article.

27. Abdulbari, Nasredeen. "Sudan: Anti-coup voices being silenced to subdue the resistance." Al Jazeera.

28. Government of the United States. "Officers, Directors and 10% Shareholders." US Securities and Exchange Commission, Modified 28 Apr. 2022, https://www.sec.gov/education/smallbusiness/goingpublic/officersanddirectors; Kenton, Will. "Principal Shareholder." Investopedia, updated 17 Nov. 2021, https://www.investopedia.com/terms/p/principal-shareholder.asp.

29. Unless otherwise cited, all data drawn from C4ADS structured dataset reliant on government of Sudan SCE inventory is available here: http://mof.gov.sd/%D8%A5%D8%B9%D984%%D8%A7%D986%%D8%A7%D8%AA/item/633.

30. See note 29.

31. See note 29.

32. "توجيهات بالإسراع في حصر الشركات العسكرية والحكومية", AlRakoba, August 3, 2021 https://www.alrakoba.net/31596085/%D8%AA%D988%%D8%AC%D98%A%D987%%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D981%%D98%A-%D8%AD%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D984%%D8%B4%D8%B1%D983%%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%B3%D983%/.

33. See footnote 29

34. Note "hundreds" under the Military Industry Corporation alone. Gallopin, Jean-Baptiste. "Bad company: How dark money threatens Sudan's transition." European Council on Foreign Relations, 9 Jun. 2020, https://ecfr.eu/publication/bad_company_how_dark_money_threatens_sudans_transition/; Note 650 state-owned enterprises described here: "Sudan approves plan to liquidate, privatise state firms." Reuters, 18 Jun. 2020, https://www.reuters.com/article/us-sudan-economy/sudan-approves-plan-to-liquidate-privatise-state-firms-idUSKBN23P32I.

35. Jakes, Lara. "The U.S. cut off aid to the Sudanese government after the coup." The New York Times, 25 Oct. 2021, https://www.nytimes.com/202125/10//world/africa/us-aid-frozen-sudan.html.

36. Abuelgasim, Fay, and Samy Magdy. "Sudan minister: Return to pre-coup arrangement 'unrealistic'." AP News, 17 Nov. 2021, https://apnews.com/article/middle-east-africa-sudan-khartoum-f8a95bbcb24c4d015ba27a25544021e5.

37. Sudanese law on file with C4ADS.

38. Government of the United States. "Executive Order 13067—Blocking Sudanese Government Property and Prohibiting Transactions With Sudan." Federal Register, Vol. 62, No. 214, 5 Nov. 1997, https://home.treasury.gov/system/files/12613067/.pdf; Government of the United States. "Executive Order 13761 of January 13, 2017: Recognizing Positive Actions by the Government of Sudan and Providing for the Revocation of Certain Sudan-Related Sanctions." Federal Register, Vol. 82, No. 11, 18 Jan. 2017, https://home.treasury.gov/system/files/12613761/.pdf.

39. Government of the United States. "Part 538—Sudanese Sanctions Regulations: Subpart A—Relation of This Part to Other Laws and Regulations." US Department of the Treasury, Office of Foreign Assets Control, 2 Aug. 1999, https://www.govinfo.gov/content/pkg/CFR-2011-title31-vol3/pdf/CFR-2011-title31-vol3-part538.pdf.

40. Government of the United States. "BNP Paribas Sentenced for Conspiring to Violate the International Emergency Economic Powers Act and the Trading with the Enemy Act." US Department of Justice, press release, 1 May 2015, https://www.justice.gov/opa/pr/bnp-paribas-sentenced-conspiring-violate-international-emergency-economic-powers-act-and; Valmont Industries Correspondence to the US Securities and Exchange Commission, 27 Apr. 2018, https://www.sec.gov/Archives/edgar/data/102729000090044018000049//filename1.htm.

41. This definition includes non-profit organizations, including state-run funds and charities, as direct representatives of the Sudanese state.

42. "'Sudan's military industry expanding': Small Arms Survey." Dabanga, 6 Jul. 2014, https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-s-military-industry-expanding-small-arms-survey.

43. Mohamed, Issam A.W. "The Impact of Privatization on State-Owned Enterprises Performance and Efficiency: Case Study of Sudan Airways." Regulation, Antitrust and Privatization Journal, Vol. 3, Issue 35 (23 Feb. 2011), https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1761297.

44. Mohamed. "The Impact of Privatization on State-Owned Enterprises Performance and Efficiency."

45. Elbeely, Khalid Hassan. "Sudan's Privatisation Experience 19902000-." African Studies Bulletin 66 (2004): 4757-, https://lucas.leeds.ac.uk/

article/sudans-privatisation-experience-19902000--khalid-hassan-elbeely/.

46. "Who are Sudan's RSF and their commander Hemeti?" Al Jazeera, 6 Jun. 2019, https://www.aljazeera.com/news/20196/6//who-are-sudans-rsf-and-their-commander-hemeti; Hashim, Mohanad. "Darfur: Why are Sudan's Janjaweed on the attack again?" BBC News, 26 April 2022, https://www.bbc.com/news/world-africa-61217999.

47. 2019 Annual Report, Khartoum Stock Exchange, http://kse.sd/UserFiles/File/abdo/KSE%202019.pdf; exchange rate derived from public reporting for December 27, 2019.

48. 2019 Annual Report, Khartoum Stock Exchange, http://kse.sd/UserFiles/File/abdo/KSE%202019.pdf; exchange rate derived from public reporting for December 27, 2019.

49. El-Battahani, Atta. "The Sudan Armed Forces and Prospects of Change." CMI Insight, April 2016, https://www.cmi.no/publications/file/5790-the-sudan-armed-forces-and-prospects-of-change.pdf.

50. Kodmani, Bassma. "The Relentless Power of the Sudanese Military." Institut Montaigne, 9 Nov. 2021, https://www.institutmontaigne.org/en/blog/relentless-power-sudanese-military.

51. "Burhan flirts with the Islamists and former Bashir supporters." Africa Intelligence, 11 Mar. 2021, https://www.africaintelligence.com/eastern-and-southern-africa_politics/202103/11//burhan-flirts-with-the-islamists-and-former-bashir-supporters,109702619-eve; Abdelaziz, Khalid, and Nafisa Eltahir. "Analysis: Under military's watch, Sudan's former ruling party making a comeback." Reuters, 22 Apr. 2022, https://www.reuters.com/world/africa/under-militarys-watch-sudans-former-ruling-party-making-comeback-202222-04-/.

52. 2019 Annual Report, Khartoum Stock Exchange, http://kse.sd/UserFiles/File/abdo/KSE%202019.pdf; exchange rate derived from public reporting for December 27, 2019.

53. Based on the 3 March 2022 exchange rate.

54. "بنك امدرمان الوطني يتبرع بمبلغ 20 مليون جنيه دعما للقوات المسلحة", Omdurman National Bank, https://www.onb-sd.com/ar/MediaCenter/BlogSingle/7d4432c868-cd-47f1989-e-14661db90b03.

55. 2019 Annual report from Omdurman National Bank https://www.onb-sd.com/ar/Compliance/DownloadFileArabic/c0a5d6c1009-e-4ad7-a68e-78879f0a687e.

56. 2019 Annual Report, Khartoum Stock Exchange http://kse.sd/UserFiles/File/abdo/KSE%202019.pdf; exchange rate derived from public reporting for December 27, 2019.

57. 2019 Annual report from Omdurman National Bank https://www.onb-sd.com/ar/Compliance/DownloadFileArabic/c0a5d6c1009-e-4ad7-a68e-78879f0a687e.

58. "زيارة تفقدية لبنك أمدرمان الوطني أحد مؤسسات المنظومة العسكرية" AlRakoba, Jan. 4, 2021. https://www.alrakoba.net/31505809/%D8%B2%D98%A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D981%%D982%%D8%AF%D98%A%D8%A9-%D984%%D8%A8%D986%%D983-%%D8%A3%D985%%D8%AF%D8%B1%D985%%D8%A7%D986-%%D8%A7%D984%%D988%%D8%B7%D986%%D98%A-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D985%/.

59. 2019 Annual report from Omdurman National Bank: https://www.onb-sd.com/ar/Compliance/DownloadFileArabic/c0a5d6c1009-e-4ad7-a68e-78879f0a687e.

60. "زيارة تفقدية لبنك أمدرمان الوطني أحد مؤسسات المنظومة العسكرية" AlRakoba, Jan. 4, 2021. https://www.alrakoba.net/31505809/%D8%B2%D98%A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D981%%D982%%D8%AF%D98%A%D8%A9-%D984%%D8%A8%D986%%D983-%%D8%A3%D985%%D8%AF%D8%B1%D985%%D8%A7%D986-%%D8%A7%D984%%D988%%D8%B7%D986%%D98%A-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D985%/.

61. 2019 Annual report from Omdurman Bank https://www.onb-sd.com/ar/Compliance/DownloadFileArabic/c0a5d6c1009-e-4ad7-a68e-78879f0a687e. Note that more up-to-date sources on ONB activity (including the Khartoum Stock Exchange, where the bank is publicly traded, and the bank's annual reports) do not include ownership information. "Annual Report 2018." Omdurman Bank, https://www.onb-sd.com/en/Compliance/DownloadFileEnglish/36941db377-c14-d5a-ba61253-ea8a66ddb; "Omdurman National Bank" Khartoum Stock Exchange http://kse.sd/pages/default.aspx?c=1011&smb=OMNB.

62. 2019 Annual report from Omdurman Bank https://www.onb-sd.com/ar/Compliance/DownloadFileArabic/c0a5d6c1009-e-4ad7-a68e-78879f0a687e. Note that more up-to-date sources on ONB activity (including the Khartoum Stock Exchange, where the bank is publicly traded, and the bank's own annual reports) do not include ownership information. "Annual Report 2018." Omdurman Bank, https://www.onb-sd.com/en/Compliance/DownloadFileEnglish/36941db377-c14-d5a-ba61253-ea8a66ddb; "Omdurman National Bank" Khartoum Stock Exchange: http://kse.sd/pages/default.aspx?c=1011&smb=OMNB.

63. Documents on file with C4ADS.

64. "Contact Us." Zadna International Company for Investment, Ltd. website, accessed 1 June 2022, http://zadna-int.com/contactus/.

65. Documents on file with C4ADS.

66. Documents on file with C4ADS; see SCE data

67. "وزير الدفاع يشيد بجهود مؤسسة كرري للتربية" Ministry of Information, June 29, 2018: http://mininfo.gov.sd/%D988%%D8%B2%D98%A%D8%B1-%D8%A7%D984%%D8%AF%D981%%D8%A7%D8%B9-%D98%A%D8%B4%D98%A%D8%AF-%D8%A8%D8%AC%D987%%D988%%D8%AF-%D985%%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D983%%D8%B1%D8%B1%D98%A-%D984%%D984%%D8%AA%D8%B1/

68. "قانون الهيئة الاقتصادية لسنة 1995", HUDO Centre; https://arabic.hudocentre.org/%d982%%d8%a7%d986%%d988%%d986-%%d8%a7%d984%%d987%%d98%a%d8%a6%d8%a9-%d8%a7%d984%%d8%a7%d982%%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d98%a%d8%a91995-/.

69. See Note 29; "زيارة تفقدية لبنك أمدرمان الوطني أحد مؤسسات المنظومة العسكري: " AlRakoba, January 4, 2021; https://www.alrakoba.net/31505809/%D8%B2%D98%A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D981%%D982%%D8%AF%D98%A%D8%A9-%D984%%D8%A8%D986%%D983-%%D8%A3%D985%%D8%AF%D8%B1%D985%%D8%A7%D986-%%D8%A7%D984%%D988%%D8%B7%D986%%D98%A-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D985%/; Green Zone: http://greenzone.sd/

70. See Note 29

71. See Note 29

72. Documents on file with C4ADS; see SCE data.

73. 1995 زقانون الهيئة الاقتصادية لسنة", HUDO Centre; https://arabic.hudocentre.org/%d982%%d8%a7%d986%%d988%%d986-%%d8%a7%d984%%d987%%d98%a%d8%a6%d8%a9-%d8%a7%d984%%d8%a7%d982%%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d98%a%d8%a91995-/.

74. "'Sudan's military industry expanding': Small Arms Survey." Dabanga, 6 Jul. 2014, https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-s-military-industry-expanding-small-arms-survey.

75. "وزير الدفاع يشيد بجهود مؤسسة كرري للتربية" Ministry of Information, June 29, 2018; http://mininfo.gov.sd/%D988%%D8%B2%D98%A%D8%B1-%D8%A7%D984%%D8%AF%D981%%D8%A7%D8%B9-%D98%A%D8%B4%D98%A%D8%AF-%D8%A8%D8%AC%D987%%D988%%D8%AF-%D985%%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D983%%D8%B1%D8%B1%D98%A-%D984%%D984%%D8%AA%D8%B1/.

76. See Note 29

77. 2019 Annual report from Omdurman Bank Https://www.onb-sd.com/ar/Compliance/DownloadFileArabic/c0a5d6c1009-e-4ad7-a68e-78879f0a687e

78. 2019 Annual report from Omdurman Bank Https://www.onb-sd.com/ar/Compliance/DownloadFileArabic/c0a5d6c1009-e-4ad7-a68e-78879f0a687e

79. "بنك امدرمان الوطني يفوز بعدد من الجوائز من المؤسسات العالمية", Omdurman National Bank, Jan 11, 2021 https://www.onb-sd.com/ar/MediaCenter/BlogSingle/06f006aa-0fb94-e13-a38617-f10736f489.

80. "وفد فيزا يسجل زياره لبنك امدرمان الوطني" Omdurman National Bank, Aug 3, 2021. https://www.onb-sd.com/ar/MediaCenter/BlogSingle/b2fbc01652-dd-4d0a-bbd4-e6808ff4dcc8.

81. Records on file with C4ADS.

82. "إزالة التمكين: استرداد برجين من شركة ززادناسس" AlRakoba, Dec 2, 2021 https://www.alrakoba.net/31489366/%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D98%4%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%AA%D985%%D983%%D98%A%D986-%%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%B1%D8%AC%D98%A%D986-%%D985%%D986-%%D8%B4%D8%B1%D983%%D8%A9-%D8%B2/, Regime Dismantlement Committee data on file.

83. Interview with Wajdi Saleh. Al Jazeera, 4 Dec. 2021.

84. "أمر قبض في مواجهة عضو بلجنة إزالة التمكين و تلفزيون السودانس", AlRakoba, June 10, 2020. https://www.alrakoba.net/31405580/%D8%A3%D985%%D8%B1-%D982%%D8%A8%D8%B6-%D981%%D98%A-%D985%%D988%%D8%A7%D8%AC%D987%%D8%A9-%D8%B9%D8%B6%D988-%%D8%A8%D984%%D8%AC%D986%%D8%A9-%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D984%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%AA%D985%%D983%/.

85. "أمر قبض في مواجهة عضو بلجنة إزالة التمكين و تلفزيون السودان", AlRakoba, June 10, 2020. https://www.alrakoba.net/31405580/%D8%A3%D985%%D8%B1-%D982%%D8%A8%D8%B6-%D981%%D98%A-%D985%%D988%%D8%A7%D8%AC%D987%%D8%A9-%D8%B9%D8%B6%D988-%%D8%A8%D984%%D8%AC%D986%%D8%A9-%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D984%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%AA%D985%%D983%/.

86. "About Our Company." Valmont website, accessed June 6, 2022, https://www.valmont.com/about-us/about-our-company.

87. "شركة زادنا العالمية للإستثمار المحدودةس Facebook, Accessed June 14, 2022. https://www.facebook.com/zadnainternational/posts/2888494594529973.

88. "شركة زادنا العالمية للإستثمار المحدودة" Facebook, Accessed June 14, 2022. https://www.facebook.com/zadnainternational/posts/2898397003539732; "Board of Directors." Valmont website, accessed June 6, 2022, https://investors.valmont.com/governance/Board-of-Directors/default.aspx.

89. "شركة زادنا العالمية للإستثمار المحدودة" Facebook, Accessed June 14, 2022. https://www.facebook.com/zadnainternational/photos/pcb.28983970035397322898391953540237/.

90. See structured dataset.

91. Government of the United States. "Treasury Targets Financier's Illicit Sanctions Evasion Activity." US Department of the Treasury, press release, 15 July 2020, https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm1058; Documents on file with C4ADS.

92. "Exposing the RSF's secret financial network." Global Witness, 9 Dec. 2019, https://www.globalwitness.org/en/campaigns/conflict-minerals/exposing-rsfs-secret-financial-network/; "How the RSF got their 4x4 Technicals: The open source intelligence techniques behind our Sudan exposé." Global Witness, 5 Apr. 2020, https://www.globalwitness.org/en/blog/how-the-rsf-got-their-4x4-technicals-the-open-source-intelligence-techniques-behind-our-sudan-expos%C3%A9/; "Secret documents reveal financial network supporting Sudan's most powerful militia - responsible for the Khartoum massacre." Global Witness, 9 Dec. 2019, https://www.globalwitness.org/en/press-releases/secret-documents-reveal-financial-network-supporting-sudans-most-powerful-militia-responsible-for-the-khartoum-massacre/.

93. "Exposing the RSF's secret financial network." Global Witness; "How the RSF got their 4x4 Technicals: The open source intelligence techniques behind our Sudan exposé." Global Witness; "Secret documents reveal financial network supporting Sudan's most powerful militia - responsible for the Khartoum massacre." Global Witness.

94. Simons, Marlise, and Isabella Kwai. "200,000 Dead, One Lone Defendant as Darfur Trial Begins." The New York Times, 5 Apr. 2022, https://www.nytimes.com/202205/04//world/africa/darfur-janjaweed-trial-icc.html.

95. "Entrenching Impunity: Government Responsibility for International Crimes in Darfur." Human Rights Watch, accessed 6 June 2022, https://www.hrw.org/legacy/features/darfur/fiveyearson/report7.html.

96. "Sudan: Darfur: 'Too many people killed for no reason'." Amnesty International, 3 Feb. 2004, https://www.amnesty.org/en/documents/afr542004/008//en/.

97. "'They Were Shouting 'Kill Them': Sudan's Violent Crackdown on Protesters in Khartoum." Human Rights Watch, 18 Nov. 2019, https://www.hrw.org/report/201918/11//they-were-shouting-kill-them/sudans-violent-crackdown-protesters-khartoum.

98. "Exposing the RSF's secret financial network." Global Witness; "How the RSF got their 4x4 Technicals: The open source intelligence techniques behind our Sudan exposé." Global Witness; "Secret documents reveal financial network supporting Sudan's most powerful militia - responsible for the Khartoum massacre." Global Witness.

99. Al-Khaleej Bank website. Accessed 30 May 2022, https://al-khaleejbank.com/alkhaleej/; "البشير يدشن رسمياً العمل ببنك الخليج.. شراكة بين السودان والإمارات واليمن

100.التفاصيل هناس Alnilin, February 7, 2017,: https://www.alnilin.com/12844198.htm:, "البشير يدشن رسمياً العمل ببنك الخليج.. شراكة بين السودان والإمارات واليمن التفاصيل هنا" Alnilin, February 7, 2017,: https://www.alnilin.com/12844198.htm:.; Morello, Carol. "U.S. lifts sanctions on Sudan, ending two decades of embargo." Washington Post, 6 Oct. 2017, https://www.washingtonpost.com/world/national-security/us-lifts-sanctions-on-sudan-ending-two-decades-of-embargo/201706/10//aac1bd2286-d5434-e-9a211-e0d57a72cb0_story.html.

101. "Board of Directors." Aafaq Islamic Finance website, accessed May 30, 2022, https://www.aafaq.ae/en/about-us?2.

102. زالإمارات تدخل سوريا من بوابة إعادة الإعمار," AlKawthar TV, September 1, 2018, https://web.archive.org/web/20210307115442/https://www.alkawthartv.com/news/158066; Mohamed, Hatem. "Mohamed bin Zayed visits Emirati citizen Abdul Jalil Al-Balouki." Emirates News Agency, 7 Feb. 2020, https://www.wam.ae/en/details/1395302822114; "زالبشير يدشن رسمياً العمل ببنك الخليج.. شراكة بين السودان والإمارات واليمن التفاصيل هنا" Alnilin, February 7, 2017, https://www.alnilin.com/12844198.htm; Hubbard, Ben. "Mohammed bin Zayed, an Ambitious U.S. Partner, Rises to Lead the U.A.E." The New York Times, 14 May 2022, https://www.nytimes.com/202214/05//world/middleeast/mohammed-bin-zayed-elected-uae-leader.html.

103. زكبار المساهمين ز Alkhaleej Bank, https://web.archive.org/web/20200918191809/https://al-khaleejbank.com/alkhaleej/ar/pages/77.

104. "About Al Khaleej Bank." Al Khaleej Bank website, accessed 30 May 2022, https://al-khaleejbank.com/alkhaleej/about/.

105. Dalia elTahir, Twitter, https://twitter.com/dalia_eltahir/status/1500637901201281025?s=10.

106. "About Al Khaleej Bank." Al Khaleej Bank website.

107. "Exposing the RSF's secret financial network." Global Witness.

108. "About Al Khaleej Bank." Al Khaleej Bank website.

109. Documents on file with C4ADS.

110. "About Al Khaleej Bank." Al Khaleej Bank website.

111. Documents on file with C4ADS.

112. "About Al Khaleej Bank." Al Khaleej Bank website.

113. "About Al Khaleej Bank." Al Khaleej Bank website.

114. "About Al Khaleej Bank." Al Khaleej Bank website.

115. "About Al Khaleej Bank." Al Khaleej Bank website.

116. "How the RSF got their 4x4 Technicals: The open source intelligence techniques behind our Sudan exposé." Global Witness.

117. Nashed, Mat. "A ruthless Sudanese militia is using Covid-19 to launder its image." .coda, 8 Mar. 2021, https://www.codastory.com/disinformation/covid-19-in-sudan/.

118. "About Al Khaleej Bank." Al Khaleej Bank website.

119. Documents on file with C4ADS

120. Documents on file with C4ADS

121. "Exposing the RSF's secret financial network." Global Witness.

122. Government of Sudan. "More Secure Co. Ltd., Certificate of Incorporation." Ministry of Justice, Commercial Registrations Department, 28 May 2018, https://moresecure-sd.com/frontend/web/uploades/files/Company_Registration_Certificate.pdf.

123. "About Al Khaleej Bank: Shareholders." Al Khaleej Bank website, accessed 30 May 2022, https://al-khaleejbank.com/alkhaleej/about/#Shareholders.

124. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. "Friends of Sudan group statement on the ongoing military takeover in Sudan [EN/AR]."

125. DomainTools IRIS.

126. DomainTools IRIS.

127. "How the RSF got their 4x4 Technicals: The open source intelligence techniques behind our Sudan exposé." Global Witness.

128. Homepage, GSK Sudan; https://web.archive.org/web/20180205133539/http://www.gsk-sd.com/gsk.

129. Government of Sudan. "Rapid Support Forces." Accessed 30 May 2022, rsf.gov.sd.

130. DomainTools IRIS.

131. Documents on file with C4ADS.

